م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/553

أداء الاقتصادات العربية - مصر، السعودية، الأردن

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 553/2025

Performance of Arab economies: Egypt, Saudi Arabia, Jordan

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 23 تشرين الثاني، 23 November 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/534
أداء الاقتصادات العربية مصر، السعودية، الأردن
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 23 تشرين الثاني، 23 November 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 553/2025,
Performance of Arab economies: Egypt, Saudi Arabia, Jordan
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/553

أداء الاقتصادات العربية مصر، السعودية، الأردن

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 553/2025

Performance of Arab economies: Egypt, Saudi Arabia, Jordan

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 23 تشرين الثاني، 23 November 2025

ملخص محتويات التقريرContents

1 - صندوق النقد العربي نمو الاقتصادات العربية ب 3ر8 بالمائة في 2025 7
يتوقع صندوق النقد العربي بلوغ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية 3ر8 بالمائة خلال السنة الجارية 2025, مسجلا تحسنا مقارنة بالسنة الماضية التي سجلت نموا ب 2ر2 بالمائة.

2 - مصر تخسر 800 مليون دولار شهرياً بسبب الأوضاع في البحر الأحمر.....10
قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إنّ بلاده تتكبد خسائر شهرية تقدر بنحو 800 مليون دولار جراء تراجع إيرادات قناة السويس بفعل الأوضاع الراهنة في البحر الأحمر، والتي أثرت على حركة التجارة الدولية والملاحة البحرية.

3 - البنك المركزي الأردني يثبت أسعار الفائدة 11
أعلن البنك المركزي الأردني، اليوم الخميس، تثبيت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية عند مستوياتها الحالية من دون تغيير.

4 - المخاوف من رسوم ترامب توجّه ضربة للاقتصاد السعودي 13
تعرّض السوق المالي السعودي لضربة وصفت بالأكبر منذ 5 سنوات، على خلفية فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رسوماً جمركية على صادرات المملكة العربية، أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط.

5 - تقرير: قطر تهدد بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا 16

قطر هي ثالث أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ومن أهم موردي الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، خصوصا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا. وتهدد الإمارة الخليجية بوقف الإمدادات عن أوروبا إذا لم تُخفف قيود حماية المناخ.

6 - إنفوغرافيك، المساعدات الأميركية للأردن.. مليارات من الدولارات تتوزع في قطاعات مختلفة! 19

7 - لبنان - بنية الودائع الحاليّة: هذا ما سيخضع لإعادة الهيكلة 21

نشر مصرف لبنان مؤخّراً ميزانيّات القطاع المصرفي المجمّعة، بما يعكس الوضعيّة الكاملة لجميع المصارف التجاريّة، لغاية منتصف العام الحالي. وبذلك، بات متاحاً الاطلاع على بنية الودائع الموجودة في القطاع، والتي ستكون جزءاً من عمليّة إعادة الهيكلة الشاملة، بحسب قانون الانتظام المالي الذي يتم العمل عليه.

8 - اقتصاد مصر، مصر تطلق "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية" 25

أطلقت الحكومة المصرية" السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية" والتي تستهدف إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص كمحور رئيسي، من أجل تهيئة بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

9 - هل يفتح قرار رفع العقوبات عن سوريا نافذة أمل لاقتصاد لبنان المُتعثر؟ 27

مع رفع العقوبات الأميركية عن سوريا أكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أن هذا القرار "سينعكس خيراً على لبنان"، فقد يشكل هذا الإجراء نافذة أمل جديدة للاقتصاد اللبناني المتعثر، ليساهم في خروجه من أزمته المستفحلة منذ أواخر 2019، خاصة وأن البلدين بينهما ترابط في كثير من المجالات.

10 - هل تعيد التحولات الجديدة للاستثمار رسم خريطة التنمية في المغرب؟. 30

شهد الاستثمار في المغرب مؤخرا دينامية ملحوظة تعكس جهود الدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص على الانخراط في المشاريع الوطنية. وقد ارتفعت نسبة الاستثمار من أقل من 20% من الناتج الداخلي الخام في بداية الألفية إلى أكثر من 30% في بعض السنوات، وتُقدّر الاستثمارات لسنة 2024 بنحو 410 مليارات درهم (41 مليار دولار)، يشكّل الاستثمار العمومي الجزء الأكبر منها.

11 - توقعات أداء أكبر الاقتصادات العربية في 2025 33

تستمر حالة من عدم اليقين الاقتصادي في العالم لتشمل الدول العربية، لكن ثمة تفاؤل بالأداء الاقتصادي في 2025 مقارنة بالعام الماضي وفق توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

12 - صندوق النقد يخفض توقعه لنمو الاقتصادات العربية 37

توقع صندوق النقد الدولي أن تنمو اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتضمن الدول العربية بنسبة 2.7% في 2025 تراجعا من 3.6% كانت متوقعة في يناير/كانون الثاني الماضي، وسط ضغوط الحرب التجارية التي يشنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

13 - توقعات عام 2025 للاقتصادات الأعلى نمواً في الدول العربية 39

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر إبريل/نيسان، تشير التوقعات الأساسية إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بنسبة 3.2% خلال عامي 2024 و2025، بنفس الوتيرة التي كان عليها في عام 2023.

14 - أعلى 5 دول عربية نمواً اقتصادياً في عام 2025 41

أصدر صندوق النقد الدولي تقريره الأخير "آفاق الاقتصاد العالمي" في أكتوبر 2024، والذي يتوقع تسجيل عدد من الدول العربية معدلات نمو اقتصادي مميزة لعام 2025، تتصدر ليبيا القائمة بنسبة نمو قدرها 13.7%، تليها السودان بنسبة 8.3%، بينما تسجل جيبوتي 6%، ثم الإمارات بنسبة 5.1%، وأخيراً السعودية بنسبة 4.6%.

15 - النقد الدولي يصنف أعلى الاقتصادات العربية نموا في 2025 43

عدل صندوق النقد الدولي توقعاته لتطور اقتصادات العالم، بما في ذلك الدول العربية، في العامين 2024 و2025، متوقعا أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 3.2% في العامين المذكورين.

16 - أسرع 10 اقتصادات عربية نمواً في 2025 44

كشفت تقارير اقتصادية دولية عن توقعات متباينة لأداء الاقتصادات العربية في عام 2025، حيث أظهر عدد من الدول نموا ملحوظا مقارنة بغيرها، مدفوعا بعوامل مثل تحسن أسعار الطاقة، والإصلاحات الاقتصادية، وخطط إعادة الإعمار، بينما ما تزال بعض الدول تواجه تحديات سياسية وهيكلية تحد من وتيرة النمو.

17 - الاقتصادى والموهوب 47

هناك شيء فى عالمنا الاقتصادى غير مفهوم، وللأسف فإن عدم الفهم لا يأتى من غياب المعلومات وإنما بسبب رؤية «الاقتصادي» الذى يحللها. وعندما يصل الأستاذ الدكتور القدير محمود محيي الدين إلى أن الاقتصاد المصرى لم يتقدم خطوة واحدة خلال السنوات العشر الماضية فإن هناك خللا ما ليس فى معرفتى الاقتصادية المحدودة من المواد الاقتصادية التى تلقيتها فى قسم العلوم السياسية؛

18 - مستقبل الجنيه المصري مقابل الدولار.متغيرات المشهد الاقتصادي 48

واصل الجنيه المصري مكاسبه مقابل الدولار الأميركي، وارتفع خلال الأسبوع الحالي إلى أعلى مستوى له في أكثر من عام، وجاءت هذه المكاسب نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات الإيجابية التي سجلها الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية.

19 - من الإغاثة إلى الاستثمارات الكبرى.. ما أبرز المشاريع الخليجية بسوريا؟.. 52

دمشق -لم يمض وقت طويل على سقوط نظام الأسد في الـ8 من ديسمبر/كانون الأول الأول، حتى بدأت بعض دول الخليج العربي تتحرك بخطوات متسارعة تجاه سوريا الجديدة، مستندة إلى خبرتها الطويلة في التمويل والاستثمار من جهة، وإلى شبكة منظماتها الإغاثية والإنسانية من جهة أخرى.

20 - المنتدى السوري السعودي الأميركي: سوريا منطقة خضراء للاستثمار 58

أوضح رئيس المنتدى السوري السعودي الأميركي للاقتصاد، غسان عبود، أنهم لمسوا تعاوناً كبيراً من الحكومة السورية في ملف الاستثمار خلال زيارة مجلس رجال الأعمال السوري . السعودي . الأميركي" إلى سوريا،

21 - إنفوغراف WEF ..يتوقع نمواً قوياً للمنطقة العربية في 2026 59
22 - من الصومال إلى قطر.. تعرف على خارطة دخل الفرد في الدول العربية .. 60

في مشهد يعكس التفاوت الاقتصادي الحاد في العالم العربي، تجمع خارطة تصنيفات الدخل القومي بين دول تُنفق على مشاريع استكشافية في الفضاء، وأخرى تعاني من شلل اقتصادي ونزاعات مدمّرة. ومن الخليج إلى القرن الأفريقي، ومن المغرب العربي إلى الهلال الخصيب، تمتد فجوة دخل الفرد بين أقل من ألف دولار سنويا إلى أكثر من 80 ألفا.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/553
أداء الاقتصادات العربية مصر، السعودية، الأردن
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 553/2025
Performance of Arab economies: Egypt, Saudi Arabia, Jordan
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 23 تشرين الثاني، 23 November 2025

1 - صندوق النقد العربي يتوقع نمو الاقتصادات العربية ب 3ر8 بالمائة في 2025

أدرج يوم: السبت, 09 أوت 2025 12:14

الجزائر - يتوقع صندوق النقد العربي بلوغ معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية 3ر8 بالمائة خلال السنة الجارية 2025, مسجلا تحسنا مقارنة بالسنة الماضية التي سجلت نموا ب 2ر2 بالمائة.

كما يتوقع الصندوق بالنسبة لسنة 2026, استمرار ارتفاع معدل نمو الاقتصادات العربية ليصل إلى 3ر4 بالمائة، حسبما ورد في اخر تقرير له حول افاق الاقتصاد العربي.

ويرجع الصندوق هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي والاثر الايجابي للإصلاحات الاقتصادية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في معظم الدول العربي، وفقا للتقرير.

وبعد أن أكد بأن الاوضاع الاقتصادية شهدت تحسنا نسبيا مع بداية 2025 في الدول العربية مقارنة بالسنوات الماضية، لفت صندوق النقد العربي إلى أن هذا التحسن لا يخلو من التحديات، في ظل تداعيات تصاعد التوترات التجارية العالمية، وتزايد حالة عدم اليقين، إلى جانب التطورات الجيوسياسية في المنطقة، وانخفاض أسعار الطاقة.

غير أن التقرير يتوقع في هذا السياق أن يكون تأثير التعريفات الجمركية الامريكية "محدودا" على المنطقة بالنظر إلى استثناء قطاع المحروقات منها. ومع ذلك يمكن ان تأثر هذه الرسوم بشكل غير مباشر على الاقتصاديات العربية -حسب الهيئة- من خلال تباطؤ نمو اقتصاديات الشركاء التجاريين الرئيسيين.

وبخصوص معدل التضخم، يتوقع الصندوق أن يتراجع في المنطقة العربية إجمالا إلى 20ر8 بالمائة خلال 2025 ثم إلى 14ر2 بالمائة في 2026, مقارنة ب 31ر9 بالمائة في 2024.

وباستثناء الدول التي تعاني من ضغوط تضخمية عالية (السودان، سوريا، لبنان، اليمن)، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في المنطقة 7ر6 بالمائة في 2025 قبل أن ينخفض إلى 5ر6 بالمائة في 2026, مقارنة ب 11 بالمائة في 2024.

من جهة أخرى، استعرض التقرير أبرز اولويات السياسات المالية والنقدية لسنتي 2025 و2026, استنادا إلى اراء صانعي السياسات في الدول العربية.

ووفقا لنتائج الاستبيان الذي اجراه الصندوق مع صانعي السياسات (البنوك المركزية ووزارات المالية العربية)، يعد اصلاح وتطوير إدارة المالية مسارا مستداما تحرص عليه الدول العربية بهدف تنويع مصادر الايرادات العامة وترشيد النفقات.

ويتحقق ذلك بتعزيز حوكمة الميزانية العامة، لما لها من دور في الحد من المخاطر المالية والاقتصادية، وضمان استدامة التمويل. كما تشمل جهود الاصلاح تطوير السياسات والتشريعات ذات الصلة بإدارة المالية العمومية بما يرفع من كفاءة تسيير الموارد ويعزز مبادئ الشفافية والانضباط المالي.

وترتكز الدول العربية جهودها أيضا -وفقا لنتائج الاستبيان- على إدارة التحول الرقمية من خلال اعتماد التقنيات المالية الحديثة وتوفير الاطر التنظيمية اللازمة لمواكبة هذا التطور المتسارع، فضلا عن إصلاح السياسات الاحترازية الكلية بما يسهم في دعم الاستقرار المالي.

https://www.aps.dz/ar/economie/184677-8-3-2025

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بالتعاون مع

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

عنوان المحاضرة:

ندوة لمناقشة جائزة نوبل 2024 " دور المؤسسات في تحقيق تقدم أو تخلف الأمم"

المتحدث الرئيسي: الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ووزير التضامن والعدالة الاجتماعية الأسبق.

المعقب: الأستاذ الدكتور / خالد الوزني - أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة بكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

تاريخ الانعقاد: الثلاثاء 18 فبراير/ شباط 2025 الساعة: 12:00 ظهراً - 1:30 ظهراً (بتوقيت القاهرة)

مكان الانعقاد: *حضورياً: بقاعة ساويرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة *افتراضيا: عبر منصة زووم

رابط حضور الندوة افتراضياً

عن الندوة:

تدور الندوة حول الدور الحاسم للمؤسسات في تحقيق تقدّم الأمم أو تأخرها، وهو موضوع أثار اهتمام الأوساط الأكاديمية والسياسية العالمية، مما يجعل الندوة فرصة هامة للاستفادة من خبرات أحد رواد الفكر الاقتصادي.

2 - السيسي: مصر تخسر 800 مليون دولار شهرياً بسبب الأوضاع في البحر الأحمر

القاهرة، العربي الجديد، 18مارس 2025

السيسي خلال حفل إفطار القوات المسلحة، 17 مارس 2025 (الرئاسة المصرية/فيسبوك)

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إنّ بلاده تتكبد خسائر شهرية تقدر بنحو 800 مليون دولار جراء تراجع إيرادات قناة السويس بفعل الأوضاع الراهنة في البحر الأحمر، والتي أثرت على حركة التجارة الدولية والملاحة البحرية. وأضاف السيسي، في حفل إفطار القوات المسلحة، مساء الاثنين، أنّ "الحكومة تعمل على إيجاد حلول لتعويض هذه الخسائر، مع الاستمرار في دعم القطاعات الاقتصادية لتعزيز النمو والاستقرار المالي." وتابع أنّ "الاقتصاد المصري يشهد مؤشرات إيجابية، والدليل موافقة صندوق النقد الدولي على صرف شريحة جديدة من التمويل المخصص لمصر، ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع الصندوق، بما سينعكس على دعم الاقتصاد المصري وتحقيق الاستدامة المالية". وأشار السيسي إلى "التزام الحكومة بالإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد، والتي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي."

وشدد على "أهمية العمل المشترك مع الصندوق وفق خطوات مدروسة، وكذلك التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، باعتبار ذلك السبيل لتحقيق التنمية الشاملة"، وأكمل بقوله إن "مصر استطاعت التحرك بخطى ثابتة، رغم التحديات التي واجهتها في السنوات الـ15 الماضية، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية التي تأثرت بها دول العالم جميعاً"، واستطرد قائلاً إن "الشعب المصري أظهر تماسكه ودعمه لمؤسسات الدولة، خصوصاً الجيش والشرطة، اللذين يمثلان الركيزة الأساسية للدولة في الأوقات الاستثنائية"، وفق قوله .

وقال السيسي إنه "يدرك حالة القلق لدى الشعب المصري بسبب الأحداث الراهنة، بما يعكس المسؤولية الوطنية لديه، وحرصه على استقرار البلاد"، وأنّ "الأوضاع الاقتصادية بدأت في التحسن، ولكن يجب تكثيف العمل، والمضي قدماً نحو تطوير

المجتمع المصري". وتطرق السيسي في حديثه إلى وسائل الإعلام، قائلاً: "التلفزيون يعطي الفرصة للعمل الإيجابي الذي يعبر عن الجدية والالتزام، والدراما في شهر رمضان قدمت الكثير من الأعمال، وبالتالي نحن في حاجة إلى بعض الأعمال الجادة، إذ لا يجب تناول الهزل فقط أو الأمور التي لا تبني الأمة، وإنما يجب البحث عن الأمور الصالحة"، على حد تعبيره .

وختم السيسي: "الإعلام المصري عليه دور جوهري في بناء مجتمع قوي، إلى جانب دور الأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد والكنيسة. وعلى الحكومة المشاركة في الجهود الإعلامية الهادفة إلى بناء مواطن متمسك بمبادئ وثوابت مجتمعه". ويعاني المصريون من موجة غلاء معيشة وتضخم مستمرة بسبب تداعيات برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد، الذي يلزم الحكومة بتحرير أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتطبيق سعر صرف مرن للعملة من أجل الحصول على قرض قيمته الإجمالية ثماني مليارات دولار. ووافق صندوق النقد على صرف شريحة قدرها 1.2 مليار دولار لمصر، بعد استكمال المراجعة الرابعة لبرنامجها للإصلاح الاقتصادي، بعد السماح بالتخلي عن هدف الفائض الأولي للميزانية. ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على طلب مصر التوصل إلى ترتيب بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة، بما يمكنها من الحصول على نحو 1.3 مليار دولار إضافية.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AE%D8%B3%D8%B1-800-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1

3 - البنك المركزي الأردني يثبت أسعار الفائدة

عمّان، العربي الجديد، 20مارس 2025

أعلن البنك المركزي الأردني، اليوم الخميس، تثبيت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية عند مستوياتها الحالية من دون تغيير. وقال البنك في بيان، إن لجنة عمليات السوق المفتوحة عقدت اجتماعها الثاني 2025، حيث قررت الإبقاء على أسعار الفائدة على كل أدوات السياسة النقدية عند مستوياتها الحالية من دون تغيير،

وناقشت بشكل موسّع التطورات الاقتصادية والنقدية والمالية محليّاً، كما استعرضت مستجدات البيئة الاقتصادية إقليميّاً وعالميّاً.

وبحسب البيان، أكدت المؤشرات الاقتصادية المتوفرة قوة الاستقرار النقدي وصلابة القطاع المصرفي الأردني، مدعوماً بمستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي، والتي تجاوزت 21 مليار دولار في نهاية فبراير/ شباط 2025، وأظهرت أن معدل التضخم بقي منخفضاً عند 2.2% خلال أول شهرين من العام الحالي، مع توقعات باستقراره عند المستوى نفسه لعام 2025 كاملاً، مما يُسهم في الحفاظ على القوة الشرائية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. (الدينار= 1.41دولاراً).

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد أظهرت البيانات نموّاً إيجابيّاً، حيث نمت ودائع العملاء لدى البنوك بنسبة 6.8% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 47 مليار دينار (نحو 66 مليار دولار) في نهاية يناير/كانون ثاني 2025.

وفي ما يتعلق بأداء القطاع الخارجي، واصلت المؤشرات تحسّنها الإيجابي، إذ ارتفعت عائدات القطاع السياحي بنسبة 16.3% خلال الشهرين الأولين من 2025 لتبلغ نحو 1.3 مليار دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يعكس بدء التعافي لهذا القطاع الحيوي. كما سجلت حوالات العاملين في الخارج زيادة نسبتها 1.2% في كانون الثاني 2025 لتبلغ نحو 320 مليون دولار.

ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 5.8% خلال 2024، لتصل قيمتها إلى 13.3 مليار دولار، وتشير التقديرات الأولية إلى بلوغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى المملكة نحو 1.6 مليار دولار في 2024.

وبخصوص النشاط الاقتصادي، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموّاً بنسبة 2.4% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من 2024، وتشير التوقعات إلى استقراره حول هذه النسبة للعام كاملاً، مع تسارع نسبي متوقع ليبلغ نحو 2.7% خلال عام 2025، مدفوعاً بتحسّن الطلب المحلي والخارجي ولا سيما الاستثماري منه، واستمرار الأداء الإيجابي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AB%D8%A8%D8%AA-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9

4 - المخاوف من رسوم ترامب توجّه ضربة للاقتصاد السعودي هي "الأكبر منذ 5 سنوات"

Author,عبد السلام حتاملة، Roleبي بي سي نيوز عربي، 8 أبريل/ نيسان 2025

تعرّض السوق المالي السعودي لضربة وصفت بالأكبر منذ 5 سنوات، على خلفية فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رسوماً جمركية على صادرات المملكة العربية، أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط.

وتراجعت البورصة السعودية، بنسبة 6.78 في المئة، وفق بيانات منشورة على موقعها الإلكتروني الرسمي، في أكبر تراجع لها منذ جائحة كوفيد، وذلك بعد المخاوف التي أثارها فرض ترامب للرسوم.

وفقَد مؤشر الأسهم السعودي نحو 800 نقطة خلال تعاملاته، ما أدى إلى حالة من "الهلع" بين المستثمرين، لكن السوق السعودي شهد تعافياً نسبياً يوم الاثنين، محققاً مكاسب بين الأسواق الخليجية الأخرى.

"تأثير كبير"

وقالت قناة الإخبارية السعودية الرسمية: "في أكبر خسارة يومية منذ 5 أعوام، مؤشر الأسهم السعودية ينهي تعاملاته متراجعاً 7 في المئة فاقداً أكثر من 800 نقطة"، فيما أشارت بيانات البورصة إلى أنّ مؤشر الأسهم السعودية تراجع 805 نقاط منخفضاً إلى 11.077 نقطة.

وتحدثت قناة الإخبارية عن "جلسة دامية" أغلقت فيها أسهم 252 شركة على تراجع، فيما حققت أسهم شركة واحدة ارتفاعاً في قيمتها.

وقالت إنّ "التعريفات الجمركية لترامب أتت بثقلها على الأسواق العالمية وعلى الأسواق السعودية تحديداً" الأحد، مشيرة إلى تراجع قطاع المرافق العامة بنسبة 8.4 في المئة، والقطاع المصرفي 6.9 في المئة، والاتصالات 5.9 في المئة، والطاقة 5.29 في المئة.

وتراجع سهم شركة "أرامكو"، إحدى أكبر الشركات في العالم 6.2 في المئة، بينما ستواجه المنتجات السعودية رسوماً قدرها 10 في المئة، وفق ما تشير قائمة بالدول

المشمولة بهذه الرسوم نشرها البيت الأبيض الأربعاء، وهي من الرسوم الأدنى التي فرضها ترامب على دول عدة.

وإلى جانب النفط، تصدّر المملكة منتجات أخرى إلى الولايات المتحدة بينها الأسمدة.

وقال الخبير في الشؤون الاقتصادية السعودية، محمد القحطاني، إن السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، "تأثرت بشكل كبير" جراء الرسوم، معتبراً أنها "أحدثت دوامة اقتصادية" ألقت بظلالها على دول العالم.

وأضاف القحطاني لبي بي سي، أن "خسائر السوق المالي السعودي وصلت إلى أكثر من 540 مليار ريال خلال يومين"، فيما هوت أسعار النفط - حتى وصل، الاثنين، سعر البرميل إلى 63 دولاراً.

وأكدت صحيفة "الاقتصادية" الحكومية في السعودية، أنّ "سوق الأسهم السعودية فقدت أكثر من نصف تريليون ريال من قيمتها السوقية خلال تعاملات الأحد، وكان الجزء الأكبر من الخسائر لسهم شركة أرامكو التي تراجعت قيمتها السوقية أكثر من 340 مليار ريال (90 مليار دولار)".

وسرعان ما تراجعت البورصات الأوروبية والآسيوية على وقع رسوم ترامب، إذ فتحت الاثنين، البورصات في القارّتين على انهيار.

وتحدّث القحطاني عن حالة من "الهلع" بين الأفراد المستثمرين مع "وصول خسائرهم إلى أكثر من 43 مليار ريال".

في حين قال، المستشار السابق في وزارة الخارجية الأمريكية حازم الغبراء، إن الرسوم التي فرضها ترامب "تستند إلى صيغة رياضية لضمان المعاملة بالمثل"، مشيراً إلى أنها "ليست خطوة سياسية أو عقابية، بل هي ببساطة أداة اقتصادية لضمان تجارة عادلة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم".

وتحدّث الغبراء لبي بي سي، عن "مجال للتفاوض على الرسوم وإبرام صفقات"، مستنداً في ذلك إلى تصريحات لترامب وفريقه، رغم أن بعض التعريفات الجديدة "ستبقى سارية المفعول".

وفي وقت لاحق، تعافت بعض الأسواق مجدداً ومن بينها السوق السعودية، إذ قالت قناة الإخبارية إن "السوق السعودية الوحيدة التي حققت مكاسب بين الأسواق

الخليجية"، وهو ما أكده القحطاني خلال حديثه لبي بي سي، قائلاً إن التعافي جاء من شركة "أرامكو"، فيما بدا أنه "تعزيز للسوق السعودي بعد حالة الهلع".

بينما قال الغبراء إنه "يمكن تعديل أو خفض هذه الرسوم إذا حصلت المنتجات المصنَّعة في الولايات المتحدة على تعريفات أكثر تفضيلاً في السعودية" بعد التوصل إلى اتفاق.

وبلغ إجمالي التجارة الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة في عام 2023 نحو 112 مليار ريال سعودي (29.7 مليار دولار)، بحسب تقرير صادر عن مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.

وفقاً للتقرير، بلغ إجمالي الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة في تلك السنة، 60 مليار ريال (16 مليار دولار) شكّل النفط الخام منها 51.5 مليار ريال (13.7 مليار دولار)، فيما بلغت صادرات القطاع غير النفطي 8.5 مليارات ريال (2.3 مليار دولار)، وشملت الأسمدة التي تصدرت القائمة مشكّلةً 35 في المئة من الصادرات، ثمّ جاءت المواد الكيميائية العضوية ثانياً.

في المقابل، بلغت الصادرات الأمريكية إلى السعودية في العام 2023 نحو 52 مليار ريال (13.8 مليار دولار)، بزيادة قدرها 20 في المئة، مقارنة بالعام السابق.

لكن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح الولايات المتحدة حالياً وفق القحطاني، الذي قال إن صادرات السعودية "ليست كثيرة لأمريكا وهو أمر إيجابي" على حد وصفه.

وقال إن السعودية لديها مصافٍ كبيرة في آسيا كالصين وكوريا وماليزيا، معتبراً ذلك "تخطيطاً سليماً ونظرة مستقبلية" للمملكة التي لا تعتمد على السوق الأمريكي فقط.

"تعزيز التعاون" رغم الرسوم

وتُعَدُّ السعودية شريكاً وثيقاً للولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، إذ زار ترامب المملكة خلال أول رحلة خارجية له أثناء ولايته الأولى في مايو/أيار 2017.

وفرض ترامب الرسوم قبل زيارة متوقعة إلى السعودية خلال الشهر المقبل، وبعد مكالمة هاتفية في 23 يناير/كانون الثاني، جمعته مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إذ جاءت المكالمة بعد أيام من تنصيب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، وأكد

خلالها الأمير محمد رغبة المملكة في توسيع استثماراتها وعلاقتها التجارية مع واشنطن في السنوات الأربع المقبلة بمبلغ 600 مليار دولار مرشحة للارتفاع.

وإذا حدثت الزيارة ستكون أول جولة خارجية لترامب خلال ولايته الثانية أيضاً، ومن المرجح أن تشمل دولاً أخرى في الشرق الأوسط.

ورأى القحطاني الذي بدا أنه متفائل ومطمئن، أن السعودية "رابحة" إذا ذهبت للاستثمار في الولايات المتحدة حالياً، مرجحاً "توقيع اتفاقيات كبرى خاصة في المجال العسكرية"، ومتوقعاً حدوث "تعزيز للتبادل التجاري بين الولايات المتحدة والسعودية" رغم فرض الرسوم، لكن بـ "صورة جديدة تنسجم مع التحديات الحالية ومتطلبات القرن الحالي" على حد تعبيره. ويضيف القحطاني: "إن الولايات المتحدة تشجع الصناعة المحلية (بعد فرض الرسوم)، إلا أن هذه الصناعات تحتاج إلى تفريغ وإعادة تصدير، وبالتالي السوق السعودي سيكون مركزاً لوجستياً".

وأكد الغبراء من ناحيته "بقاء العلاقات قوية ومتينة" بين البلدين، مع توقعه "تعزيز التعاون مع المملكة في المستقبل القريب". فيما لم يستبعد القحطاني "فرض السعودية رسوماً مماثلة على الواردات الأمريكية بمبدأ المعاملة بالمثل".

وتُعتبر السعودية أكبر اقتصاد في العالم العربي، إذ تقدر القيمة السوقية لسوقها المالي بنحو 9.9 تريليون ريال، فيما تسعى المملكة إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتماده على النفط ضمن خطة إصلاحية تعرف بـ "رؤية 2030".

https://www.bbc.com/arabic/articles/cjwv2z71zp9o

5 - تقرير: قطر تهدد بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا

صلاح شرارة رويترز

٢٦2025/7/26 يوليو ٢٠٢٥

قطر هي ثالث أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ومن أهم موردي الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، خصوصا منذ الغزو الروسي لأوكرانيا. وتهدد الإمارة الخليجية بوقف الإمدادات عن أوروبا إذا لم تُخفف قيود حماية المناخ.

https://p.dw.com/p/4y49V

أحجم متحدث باسم ممثلية بلجيكا لدى الاتحاد الأوروبي عن التعليق على الرسالة، التي كان لصحيفة "فيلت آم زونتاغ" الألمانية السبق في نشرها.صورة من: picture-alliance/dpa/Tim Brakemeier

هددت قطر بقطع إمدادات الغاز عن الاتحاد الأوروبي، ردا على قانون التكتل للعناية الواجبة بشأن العمالة القسرية والأضرار البيئية، بحسب ما أظهرت رسالة من قطر إلى الحكومة البلجيكية اطلعت عليها رويترز.

وقطر ثالث أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد الولايات المتحدة وأستراليا. ووفرت لأوروبا ما بين 12 بالمئة و14 بالمئة من إمدادات الغاز الطبيعي المسال منذ الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022.

وفي رسالة إلى الحكومة البلجيكية بتاريخ 21 مايو/ أيار، قال وزير الطاقة القطري سعد الكعبي إن بلاده ترد على توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة لاستدامة الشركات، والذي يلزم الشركات الكبرى العاملة في دول التكتل برصد ومعالجة قضايا حقوق الإنسان والبيئة في سلاسل التوريد الخاصة بها.

وجاء في الرسالة "ببساطة، إذا لم يتم إجراء المزيد من التغييرات على توجيه العناية الواجبة لاستدامة الشركات، فلن يكون أمام دولة قطر وشركة قطر للطاقة خيار سوى التفكير بجدية في أسواق بديلة خارج الاتحاد الأوروبي لمنتجاتنا من الغاز الطبيعي المسال وغيره، والتي توفر بيئة عمل أكثر استقرارا وترحيبا."

قانون "رعاية العمال" الأوروبي في مواجهة الاختبار القطري

كيف رد الاتحاد الأوروبي على مضمون الرسالة القطرية؟

وأحجم متحدث باسم ممثلية بلجيكا لدى الاتحاد الأوروبي عن التعليق على الرسالة، التي كان لصحيفة "فيلت آم زونتاغ" الألمانية السبق في نشرها.

وقال متحدث باسم المفوضية الأوروبية لرويترز إن المفوضية تلقت أيضا رسالة من قطر، بتاريخ 13 مايو/ أيار، مشيرا إلى أن مشرعي ودول الاتحاد الأوروبي يتفاوضون حاليا على تغييرات في توجيه التكتل الخاص بالعناية الواجبة لاستدامة الشركات.

وأضاف المتحدث "الأمر متروك لهم الآن للتفاوض واعتماد تغييرات التبسيط الجوهرية التي اقترحتها المفوضية."

واقترحت بروكسل في وقت سابق من العام الجاري إجراء تغييرات على التوجيه لتقليل متطلباته، ومن التغييرات المقترحة تأخير إطلاقه لمدة عام حتى منتصف 2028، والحد من عمليات التحقق التي سيتعين على الشركات إجراؤها في سلاسل التوريد الخاصة بها.

وقد تواجه الشركات التي لا تمتثل لهذه المتطلبات غرامات تصل إلى خمسة بالمئة من عائدات المبيعات العالمية.

وقالت قطر إن التغييرات التي طرحها الاتحاد الأوروبي ليست كافية.

الكعبي يعلن عن نوايا قطر بشأن الانبعاثات

وفي الرسالة، قال الكعبي إن الدوحة تشعر بالقلق بشكل خاص حيال اشتراط التوجيه امتلاك الشركات خطة انتقالية خاصة بتغير المناخ تتماشى مع منع تفاقم الاحتباس الحراري بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية - وهو هدف اتفاق باريس للمناخ.

وجاء في الرسالة "ليس لدى دولة قطر أو قطر للطاقة أي خطط لتحقيق صافي (انبعاثات) صفرية في المستقبل القريب"، وقالت الرسالة إن توجيه العناية الواجبة لاستدامة الشركات يقوض حق الدول في أن تحدد بنفسها مساهماتها الوطنية في تحقيق أهداف اتفاق باريس.

وفي ملحق للرسالة، اطلعت عليه رويترز أيضا، اقترحت قطر حذف الجزء الذي يتضمن اشتراط خطط للتحول المناخي من التوجيه.

ويشغل الكعبي أيضا منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة. وترتبط الشركة بعقود توريد طويلة الأجل مع شركات أوروبية كبرى، مثل شل وتوتال إنرجي وإيني.

تحرير: عارف جابو

https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%B9-%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE/a-73420989

6 - إنفوغرافيك، المساعدات الأميركية للأردن.. مليارات من الدولارات تتوزع في قطاعات مختلفة!

نشرالجمعة، 14 فبراير 2025 | 11:03 مساءً

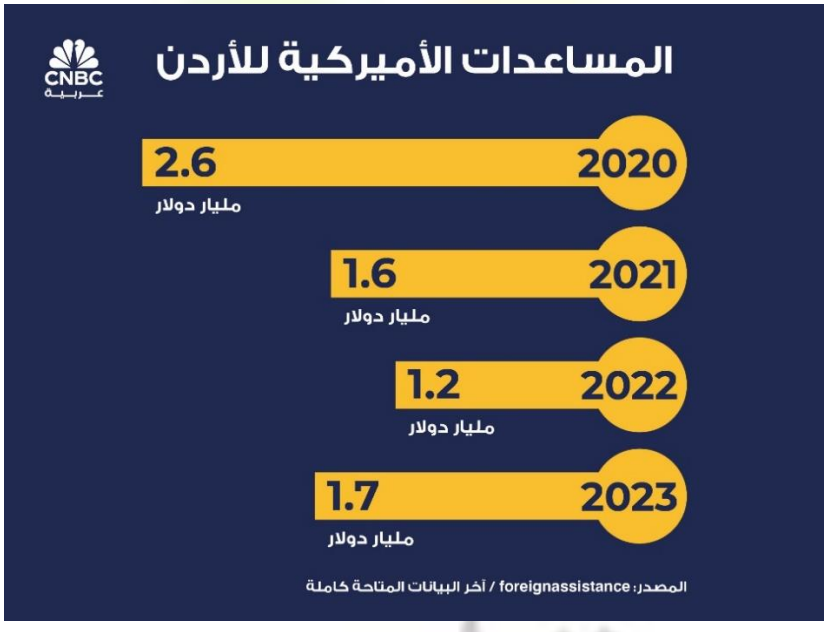

في أغلب السنوات كان الشق الأكبر من المساعدات يوجه إلى التنمية الاقتصادية
CNBC عربية
أكبر 5 أقسام توزعت المساعدات الأميركية بينها في 2023
التنمية الاقتصادية
821.8
مليون دولار
الأمن وإحلال السلام
434.4
مليون دولار
الصحة
157.2
مليون دولار
مساعدات إنسانية
109.4
مليون دولار
التعليم والخدمات الاجتماعية
94.47
مليون دولار
المصدر: foreignassistance / آخر البيانات المتاحة كاملة
الجهات المسؤولة عن المساعدات في 2023:
CNBC عربية
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية:
1.19
مليار دولار
وزارة الخارجية الأميركية:
496.7
مليون دولار
وزارة الزراعة الأميركية:
168.1
ألف دولار
وزارة الطاقة الأميركية:
95.5
ألف دولار
المصدر: foreignassistance / آخر البيانات المتاحة كاملة

المساعدات الأميركية للأردن.. مليارات من الدولارات تتوزع في قطاعات مختلفة!

7 - لبنان - بنية الودائع الحاليّة: هذا ما سيخضع لإعادة الهيكلة

علي نور الدين الجمعة 22/08/2025

ذوبت المصارف نصف قيمة الودائع خلال السنوات الماضية (مصطفى جمال الدين)

نشر مصرف لبنان مؤخّراً ميزانيّات القطاع المصرفي المجمّعة، بما يعكس الوضعيّة الكاملة لجميع المصارف التجاريّة، لغاية منتصف العام الحالي. وبذلك، بات متاحاً الاطلاع على بنية الودائع الموجودة في القطاع، والتي ستكون جزءاً من عمليّة إعادة الهيكلة الشاملة، بحسب قانون الانتظام المالي الذي يتم العمل عليه.

ومن المعلوم أنّ بنية الودائع خضعت، منذ أواخر العام 2019، لتغيّرات كبيرة، بسبب حركة تسديد القروض بالشيكات المصرفيّة، والسحوبات المتدرّجة بحسب

تعاميم مصرف لبنان. وعلى هذا الأساس، ثمّة ضرورة للعودة إلى آخر أرقام القطاع، لفهم قيمة الودائع الإجماليّة التي ستخضع لعمليّة إصلاح الوضع المصرفي.

هذا الذي سيخضع لإعادة الهيكلة

لغاية منتصف العام 2025، يمكن تفنيد الودائع الموجودة في القطاع المصرفي على النحو التالي:

- ودائع المقيمين: باتت توازي اليوم نحو 66.8 مليار دولار أميركي، منها 65.98 مليار دولار -أي غالبيّتها الساحقة- بالعملات الأجنبيّة.

- ودائع غير المقيمين (من اللبنانيين والأجانب معاً): باتت توازي حالياً قرابة 21.35 مليار دولار، منها 21.31 مليار دولار بالعملات الأجنبيّة.

بهذا الشكل، يكون إجمالي الودائع بالعملات الأجنبيّة وحدها قد بلغ قيمة تقارب 87.29 مليار دولار أميركي. وهنا، من المهم الإشارة إلى أنّ تمييز الودائع بالعملات الأجنبيّة ضروريّ، لكون الودائع بالليرة اللبنانيّة مستثناة من إجراءات إعادة الهيكلة المتوقّعة في المستقبل.

غير أنّ استثناء الودائع بالليرة اللبنانيّة لا يكفي لفهم قيمة الودائع التي سيُعاد هيكلتها. إذ إن قيمة الودائع بالعملات الأجنبيّة تشمل أيضاً ودائع "الفريش" دولار، وهي مستثناة أيضاً من عمليّة إعادة الهيكلة، ولن يطالها أي اقتطاع صريح أو ضمني، ولن يتم تقسيطها على دفعات. وفي الوقت الراهن، تبلغ قيمة هذه الودائع، "الفريش"، نحو 4 مليارات دولار (بحسب أرقام نهاية شهر حزيران الماضي).

وعليه، تصبح النتيجة كالتالي: تبلغ قيمة الودائع بالعملات الأجنبيّة، التي ستخضع لعمليّة إعادة الهيكلة، نحو 83.29 مليار دولار أميركي. وهذه لضبط الودائع التي اصطُلح على تسميتها "دولارات محليّة"، أو "لولار" بحسب التعبير العامّي المُعتمد.

خسائر المودعين السابقة

قبل الدخول في ما قد يخسره المودع مستقبلاً، قد يكون من المفيد -في ضوء هذه الأرقام- الوقوف عند ما خسره المودع أساساً خلال السنوات السابقة. فحجم الودائع الإجمالي -بجميع العملات- بات يقارب حدود 88.15 مليار دولار أميركي. وسينخفض هذا الرقم إلى حدود 84.15 مليار دولار إذا قمنا باستثناء الودائع الجديدة، أي الفريش.

العودة إلى أرقام تشرين الأوّل 2019، تُظهر أن حجم ودائع القطاع الخاص كان قد لامس في تلك الفترة مستوى 168.36 مليار دولار أميركي. وبهذا المعنى، يمكن القول إنّ القطاع المصرفي كان قد أذاب نصف الودائع الموجودة لديه، خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأوّل 2019 وحزيران 2025. ويمكن هنا تحديد عدّة عوامل ساهمت في تذويب الودائع على هذا النحو:

- استعمال الودائع المصرفيّة لتسديد القروض، وهذا جرى من خلال بيع المودعين دولاراتهم المحليّة بموجب شيكات للمقترضين، وباقتطاعات كبيرة من قيمة هذه الدولارات.

- السحب التدريجي من الودائع بحسب تعاميم مصرف لبنان. وهذا ما تضمّن اقتطاعات كبيرة من قيمة الودائع في بعض المراحل، بسبب اعتماد سعر صرف متدنّي لسحب كل أو جزء من المبالغ بالليرة اللبنانيّة، من الودائع المدولرة (تنوّعت الآليّات في كل مرحلة). مع الإشارة إلى أنّ فكرة السحوبات التدريجيّة بحد ذاتها انطوت على خسارة للمودع، بسبب "عامل الوقت" الذي يستنزف جزء من القيمة الشرائيّة للأموال المسحوبة (وفقاً لعوامل التضخّم).

- العمولات الكبيرة التي فرضتها المصارف قسراً على الودائع بالدولار المحلّي، والتي حشرت المودعين بسبب عدم إمكانيّة سحب هذه الأموال أو تحويلها.

- جزء كبير من هذه الخسارة ناتج عن تدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة، ما أدّى إلى انخفاض قيمة الودائع بالعملة المحليّة.

هذا ما سيتم إعادة هيكلته مستقبلاً

كما أشرنا سابقاً، تبلغ قيمة الودائع التي ستخضع لعمليّة إعادة الهيكلة، أو إصلاح الوضع، قرابة 83.29 مليار دولار أميركي، وهي بالضبط حجم "اللولارات" الموجودة حالياً في المصارف. في المقابل، تملك المصارف توظيفات في مصرف لبنان، يقارب حجمها 84.48 مليار دولار أميركي، بما يشمل شهادات الإيداع والودائع. ومن المعروف أن تعثّر مصرف لبنان، وعدم قدرته على رد هذه الأموال بالعملات الأجنبيّة، يمثّل المصدر الأساسي للأزمة الراهنة.

لفهم عمق الأزمة التي سيتعامل معها قانون الانتظام المالي، يمكن الإشارة إلى ما يلي من أرقام:

- في مقابل ودائع "بالدولار المحلّي" يقارب حجمها 83.29 مليار دولار، لا يملك مصرف لبنان من السيولة القابلة للاستعمال فوراً سوى 11.48 مليار دولار أميركي. وهذه السيولة، سيتم استعمالها لتسديد الودائع الأصغر حجماً، وبحسب حد معيّن سيتضمّنه قانون الانتظام المالي.

- في مقابل التزامات مصرف لبنان للمصارف، التي يبلغ حجمها 84.48 مليار دولار أميركي، تبلغ ملاءة مصرف لبنان السائلة والقابلة للتسييل حدود 42 مليار دولار، وهو ما يشمل الاحتياطات والذهب معاً. ولاستعادة التوازن المالي، في ميزانيّة مصرف لبنان، سيقتضي تصفية هذا الفارق.

أموال المصارف الخاصّة

بالعودة إلى ميزانيّات المصارف. ثمّة بند لا ينبغي تجاهله، وهو رأسمال المصارف والأموال الخاصّة، أي حقوق المساهمين فيها. وهذا البند، يفترض أن يتحمّل الشريحة الأولى من الخسائر، في أي عمليّة إعادة هيكلة، وإن كانت جمعيّة المصارف تخوض اليوم معركة كبيرة لتحييد بعض حقوق المساهمين عن هذه العمليّة.

بحسب الميزانيّات المجمّعة، تبلغ قيمة الرساميل المصرفيّة حالياً حدود 5.23 مليار دولار أميركي. ومن الناحية التقنيّة، يمكن تحميل هذا البند حصّته من الخسائر، عبر شطب المساهمات القائمة، ومن ثم إدخال مساهمات جديدة. وهذا ما سيعني ضخ سيولة جديدة في المصارف، من قبل المساهمين الحاليين إذا أرادوا الاحتفاظ بمصارفهم، أو من قبل مساهمين جدد يملكون الاستعداد للاستثمار في القطاع. وبخلاف ما يعتقد كثيرون، ما سيمنح القطاع المصرفي اللبناني جاذبيّة كبيرة للمستثمرين، في إطار عمليّة إعادة الهيكلة، نظراً لحاجة السوق الملحة إلى الخدمات المصرفيّة المفقودة حالياً، والتي ستتم استعادتها بمجرّد تصحيح وضعيّة القطاع.

في كل ما سبق تناوله، ثمّة نقاط اشتباك عديدة سيفتحها النقاش المنتظر حول قانون الانتظام المالي: هل سترضى المصارف بالشطب الكامل لحقوق مساهميها، لتحميلهم حصّتهم من خسائر الأزمة؟ وما هي المعايير التي سيتم اعتمادها لتصنيف

الودائع، وإعطاء بعضها الأولويّة في السداد؟ وأي تدقيق سيتم القيام به، قبل الشروع بهذه العمليّة؟ وكيف سيتلقّف المودعون هذه الإجراءات؟

https://www.almodon.com/economy/2025/08/22/%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%AE%D8%B6%D8%B9-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9

8 - اقتصاد مصر ، مصر تطلق "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية"

العاصمة المصرية القاهرةiStock -

إعادة هيكلة 59 هيئة اقتصادية لرفع كفاءة الأداء وتقليل التداخل في الاختصاصات وترشيد الإنفاق العام

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 07 :سبتمبر ,2025:

أطلقت الحكومة المصرية" السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية" والتي تستهدف إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص كمحور رئيسي، من أجل تهيئة بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية، رانيا المشاط، أنه في إطار التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحا ومرونة، تتبنى مصر رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي بما يعزز من مكانة القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل.

وأوضحت المشاط في بيان اليوم الأحد، أن هذا التحول مبني على مبدأ الانتقال التدريجي من الدور التشغيلي المباشر إلى دور تنظيمي ممكن وشريك استثماري، يسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم العائد من الأصول العامة.

اقتصاداقتصاد مصرمصر تضع منجم "إيقات" على خريطة الذهب العالمية

وأكدت أن وثيقة سياسة ملكية الدولة تعد المرجعية الأساسية التي تحدد إطار تدخل الدولة في مختلف القطاعات، حيث تميز بين القطاعات التي تستمر الدولة في إدارتها لأسباب استراتيجية، وتلك التي يفسح فيها المجال أمام القطاع الخاص، سواء من خلال الشراكة أو التخارج الكلي أو الجزئي.

وأضافت أنه من أجل تنفيذ تلك الرؤية تتكامل ثلاث جهات رئيسية تلعب أدواراً متخصصة ومترابطة، وهي وحدة الشركات المملوكة للدولة التابعة لمجلس الوزراء، التي تم تأسيسها بموجب قانون الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، إلى جانب الصندوق السيادي المصري، ووحدة الطروحات الحكومية.

قانون الشركات المملوكة للدولة

وقالت إن إقرار قانون الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، وتدشين وحدة الشركات المملوكة للدولة بمجلس الوزراء، يعزز تحول الدولة نحو تمكين القطاع الخاص وإفساح المجال لمزيد من الاستثمارات، حيث تتولى هذه الوحدة المهام الفنية المتعلقة بتقييم الشركات العامة، من خلال تطبيق معايير استراتيجية تشمل الجدوى الاقتصادية، والملاءمة السوقية، وفرص مشاركة القطاع الخاص، كما تشرف على إعداد خرائط طريق واضحة للتخارج أو إعادة الهيكلة، وتحديد الأصول القابلة للنقل إلى الصندوق السيادي أو الإدراج في برنامج الطروحات. ووفقاً للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، فإن الصندوق السيادي المصري، يُمثل الأداة الاستثمارية للدولة لإدارة الأصول العامة وفقاً لمبادئ الكفاءة والعائد الاقتصادي، حيث يعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الشراكات طويلة الأجل، وإعادة إحياء العلامات التجارية الوطنية، وتعظيم القيمة المضافة للأصول.

وأشارت إلى وحدة الطروحات الحكومية، التي تضطلع بتحديد أساليب الطرح المناسبة، والتنسيق مع الجهات المعنية لتعيين المستشارين وبنوك الاستثمار، لافتة إلى أن هذا الهيكل المتكامل يعمل على ضمان التنسيق الفعال بين الجهات المعنية لتحقيق أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، والتخصيص الأمثل والفعال لموارد الدولة.

إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية: وأوضحت أن الجهود الوطنية لإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية تشمل مراجعة لعدد 59 هيئة اقتصادية من أصل 63 هيئة بهدف تعظيم العائد الاقتصادي، ورفع كفاءة الأداء، وتقليل التداخل في الاختصاصات، وترشيد الإنفاق العام، من خلال مسارات مقترحة سواء التحويل إلى هيئات عامة، أو الدمج، أو التصفية، بما يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتهيئة تلك الكيانات لتصبح أكثر جذباً للاستثمار.

وكشفت السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، أن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار يعمل على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية، حيث يمثل هذا المؤشر أحد الأدوات المحورية التي تضعها الحكومة لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، باعتبارها ركيزة أساسية ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

وتكمن أهمية المؤشر في كونه يوفر أداة كمية ومنهجية لقياس مدى التقدم في تطبيق السياسة، ليس فقط على مستوى الخطوات التنفيذية، بل أيضاً على مستوى الأثر الفعلي على الاقتصاد، بما يضمن وجود آلية متابعة موضوعية وشفافة تدعم اتخاذ القرار وتوجه السياسات المستقبلية.

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/09/07/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B3%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5

9 - هل يفتح قرار رفع العقوبات عن سوريا نافذة أمل لاقتصاد لبنان المُتعثر؟

هند خليفة، الأثنين, 19 مايو 2025

مع رفع العقوبات الأميركية عن سوريا أكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أن هذا القرار "سينعكس خيراً على لبنان"، فقد يشكل هذا الإجراء نافذة أمل جديدة للاقتصاد

اللبناني المتعثر، ليساهم في خروجه من أزمته المستفحلة منذ أواخر 2019، خاصة وأن البلدين بينهما ترابط في كثير من المجالات.

وأوضح الرئيس اللبناني أن رفع العقوبات سينعش الاقتصاد السوري، وسيكون له أثر إيجابي مباشر على لبنان، خاصة في قطاعات الزراعة والاتصالات والمواصلات، نظراً للترابط الاقتصادي بين البلدين، كما أن لبنان براً مرتبط بالدول العربية عبر سوريا، وإذا أردنا الوصول إلى الأردن أو العراق، يكون ذلك عبرها، ذلك خلال لقاء تلفزيوني عُرض أمس على أحد القنوات المصرية.

أصداء رفع العقوبات على لبنان

تزايدت التوقعات بأن يُحدث القرار الأميركي زخماً إيجابياً يتمثل في إعادة تنشيط حركة التجارة والاستثمار، خاصة مع عودة الشركات الخليجية والأجنبية إلى السوق السورية.

أثّر قرار ترامب بشكل فوري على الداخل اللبناني، إذ سارع رئيس الوزراء نواف سلام إلى إصدار بيان وصفه فيه بأنه فرصة نادرة للبنان، البلد الذي ابتلعته دوامة الانهيار الاقتصادي، وحروب "حزب الله".

جاء ذلك في وقت يقف فيه لبنان عند مفترق طرق، فيما لا تزال البلاد تتعاطى مع تبعات الحرب الأخيرة بين إسرائيل و"حزب الله"، ومنها تأمين إعادة الإعمار وحلّ سلاح "حزب الله" والمنظمات الفلسطينية، إضافة إلى تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية الأسوأ في تاريخ البلاد.

انعكاسات متوقعة على الاقتصاد اللبناني

يعيش في لبنان أكثر من مليون ونصف المليون نازح سوري، يشكلون ضغطا على سوق العمل والبنى التحتية، ومن الممكن أن يسمح الواقع الجديد بتدفق المساعدات الدولية إلى سوريا ويدفع بملايين النازحين السوريين للعودة إلى بلادهم مع إمكانية الاستفادة من التقديمات والمساعدات في الداخل السوري.

وصول سوريا إلى الأسواق العالمية سيسمح بحرية الاستيراد والتجارة وبالتالي انخفاض أو حتى وقف حركة تهريب البضائع والمحروقات من لبنان عبر المعابر غير الشرعية على طول الحدود البرية.

ويرى لبنان في رفع العقوبات الاقتصادية فرصة لاستجرار الكهرباء والغاز الطبيعي عبر سوريا، للتخلص من أزمة الطاقة التي استنفذت لعقود حوالي نصف الميزانية العامة وشكلت عبئا هائلا على اقتصاد البلاد المتهالك. وهذا مشروع بنيته التحتية شبه جاهزة لكن العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي على سوريا حال دون تنفيذه لسنوات.

تشابك بين البلدين

في هذا الصدد، رأى أستاذ العلوم السياسية، فيصل مصلح، أن أحد الأسباب الرئيسة للأزمة الاقتصادية اللبنانية كانت العقوبات الحادة المفروضة على سوريا، ولا سيما قانون "قيصر"، الذي اعتبره مقدمة لانهيار الاقتصاد اللبناني، وفق ما نقل عنه موقع "إرم نيوز".

وأكد أن العلاقة بين الاقتصادين؛ اللبناني والسوري لا يمكن فصلها بسبب الموقع الجغرافي والتشابك الهيكلي بين البلدين، حيث تتأثر أسعار السلع في سوريا بواقع السوق اللبنانية والعكس.

ولفت إلى أن لبنان مثّل خلال السنوات الماضية ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال والشركات السورية، وكان يُنظر إليه كمنصة للدخول إلى السوق السورية، حتى من قِبل مستثمرين أجانب.

وأشار إلى أن رفع العقوبات سيفتح الباب أمام لبنان للاستفادة من عملية إعادة الإعمار في سوريا، التي ستوفّر فرصاً واسعة للشركات اللبنانية وتعزز التبادل التجاري بين البلدين. كما سيسمح بتفعيل مشاريع متوقفة، مثل: استجرار الكهرباء من مصر والأردن عبر الأراضي السورية، والتي عُطلت سابقاً بفعل قانون "قيصر".

مؤشرات اقتصادية متطابقة

أضاف مصلح، أن انطلاق إعادة الإعمار سيُسهم أيضاً في تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين من لبنان إلى بلادهم؛ ما سيُخفف العبء الاقتصادي الكبير الذي تحمّله لبنان نتيجة استضافة أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ. فيما قال الخبير

الاقتصادي اللبناني كمال حمدان، إن السنوات الأخيرة أظهرت تطابقاً كبيراً في المؤشرات الاقتصادية بين سوريا ولبنان، سواء من حيث الناتج المحلي، أو معدلات التضخم، أو تراجع أسعار صرف العملة الوطنية، أو حتى نسب البطالة والفقر.

وأضاف أن أي تحسّن اقتصادي في سوريا سينعكس بالضرورة على لبنان والعكس صحيح، شرط أن ينخرط لبنان في إصلاحات بنيوية عميقة، تتضمن الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج، ومعالجة ملف القطاع العام، والبدء بحل أزمة عام 2019 التي أدت إلى خسارة المودعين نحو 90 بالمئة من ودائعهم.

/https://7al.net/2025/05/19/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-4/hend/economy

10 - هل تعيد التحولات الجديدة للاستثمار رسم خريطة التنمية في المغرب؟

نسبة الاستثمار في الناتج الداخلي المغربي بلغت أكثر من 30% في بعض السنوات (رويترز)

عبد الغني بلوط، Published On 11/9/202511/9/2025

الرباط – شهد الاستثمار في المغرب مؤخرا دينامية ملحوظة تعكس جهود الدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحفيز القطاع الخاص على الانخراط في المشاريع الوطنية. وقد ارتفعت نسبة الاستثمار من أقل من 20% من الناتج الداخلي الخام في بداية الألفية إلى أكثر من 30% في بعض السنوات، وتُقدّر الاستثمارات لسنة 2024 بنحو 410 مليارات درهم (41 مليار دولار)، يشكّل الاستثمار العمومي الجزء الأكبر منها.

وتستهدف السياسات الوطنية الحديثة تقوية دور القطاع الخاص، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا والطاقة النظيفة، بما ينسجم مع النموذج التنموي الجديد. كما يُسهم تطوير البنيات التحتية والمناطق الصناعية، مثل ميناء طنجة المتوسط والمنطقتين الحرتين في القنيطرة والنواصر، في تعزيز جاذبية بيئة الأعمال ورفع تنافسية المقاولات المغربية.

غير أن التحدي القائم هو التحول من دور الدولة كمستثمر أول إلى محفز للاستثمار، عبر تحسين مردودية الاستثمارات القائمة، ومعالجة الإشكالات البنيوية، وضمان استفادة جميع الجهات من هذه التحولات لمواجهة التحديات المقبلة.

أرقام دالة

وأظهرت دراسة حديثة صادرة عن مركز الاستشراف الاقتصادي والاجتماعي أن كل 1% من النمو الاقتصادي يتطلب استثمارا يعادل 7 إلى 9 وحدات، بينما لا يتجاوز مؤشر كفاءة الاستثمار 9.4، ما يعكس ضعف تحويل الموارد إلى فرص شغل وقيمة مضافة.

علي الغنبوري: تحوّل الدولة من مستثمر أول إلى محفّز استثماري يُعد خطوة مركزية في النموذج التنموي الجديد (الجزيرة)

كما لا تتجاوز حصة "الرساميل الجريئة" 0.03% من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بـ0.5% في الاقتصادات النامية، ما يحد من توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتتركّز أكثر من 70% من الاستثمارات في 3 جهات فقط، مما يعمّق الفوارق المجالية ويقوّض العدالة الاقتصادية.

أما مساهمة القطاع الخاص في البحث العلمي فلا تتجاوز 0.2% من الناتج، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 1.5%، ما يُضعف العائد طويل الأمد على الاستثمار ويحد من بناء منظومات صناعية قائمة على الابتكار.

تحفيز الاستثمار

ورغم استمرار سيطرة الدولة على المشهد الاقتصادي، فإن الأثر الفعلي للاستثمار على النمو يبقى محدودا، ويؤكد الخبير الاقتصادي علي الغنبوري أن التحول نحو دور محفز يتطلب تبسيط المساطر وتعزيز الشفافية، وتحقيق الأمن القانوني، ومحاربة الريع، ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

إعلان

ويضيف للجزيرة نت أن هذا التوجه يعزز الثقة بين المستثمرين والدولة، ويُخفّف العبء عن المالية العمومية، ويشجّع خلق مناصب شغل وتوسيع الطبقة الوسطى، وتحفيز الابتكار والمنافسة، وهذا يضع المغرب في موقع أقوى عالميا.

من جانبه، يرى المحلل الاقتصادي يوسف كراوي الفلالي أن دعم النسيج المقاولاتي المحلي، خاصة المقاولات الصغيرة، يُعدّ أولوية نظرا لدورها في التشغيل والابتكار والنمو الداخلي.

تفاوت مجالي

تتركز الاستثمارات في 3 جهات فقط :الدار البيضاء/سطات، وطنجة/تطوان/الحسيمة، والرباط/سلا/القنيطرة، ما يشكل تحديا للعدالة المجالية. ويؤكد كراوي الفيلالي أن تحقيق التوازن يتطلب مراعاة خصوصيات كل جهة من حيث الموارد والبنية الثقافية والاقتصادية.

ويشير الباحث بدر الزاهر الأزرق إلى أن القطاع الخاص يميل إلى المناطق ذات البنيات والأسواق، وهذا يُبقي الجهات الأخرى خارج الدورة الاستثمارية. ويقترح سياسة تميز إيجابي، وتحفيزات منسّقة لجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب إلى هذه المناطق.

بدر الزاهر الأزرق: المشاريع الخاصة تفضّل المناطق ذات البنية التحتية والأسواق (الجزيرة)

إشكالات بنيوية: رغم الإصلاحات، ما تزال الإكراهات البنيوية تُضعف فعالية الاستثمار، فحوالي 65% من المقاولات تعتبر المساطر الإدارية عائقا رئيسيا، ولا تتجاوز نسبة ولوج الصغيرة جدا إلى القروض الاستثمارية 12.%

ويشير الباحث مروان الضاوي إلى مشاكل إضافية تشمل تعدد المتدخلين، غموض النصوص، ضعف التنسيق الإداري، والبطء القضائي، إلى جانب صعوبة الولوج إلى العقار الاقتصادي.

ويؤكد الأكاديمي الأزرق أن الدولة ينبغي أن تتكفّل بالبنيات الكبرى، بينما يستغلها القطاع الخاص وفق عقود امتياز، بما ينسجم مع الرؤية الاستثمارية لأفق 2030، التي تخصص ثلث الاستثمارات للقطاع العام وثلثيها للقطاع الخاص.

مروان الضاوي: تعدد المتدخلين وغموض النصوص وضعف التنسيق الإداري يعيق فعالية الاستثمار (الجزيرة)

تحولات ممكنة: ولمواجهة هذه التحديات، أُطلق ميثاق الاستثمار الجديد في 2023، ويهدف إلى تعبئة 550 مليار درهم (55 مليار دولار) بحلول 2026، 350 مليار درهم (35 مليار دولار) منها من القطاع الخاص، و200 مليار (20 مليار دولار) كاستثمار عمومي.

ويرتكز الميثاق على دعم المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، وتقديم حوافز تصل إلى 30%، بالإضافة إلى آلية "بنك المشاريع" بـ300 مشروع جاهز، ولجنة وطنية لتسريع المعالجة، ومنصات رقمية موحدة.

ويشير الضاوي إلى أن المغرب يراهن على جذب استثمارات في قطاعات السيارات والطيران والطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، مع خلق 500 ألف وظيفة وتقليص العجز التجاري.

ويؤكد أن نجاح هذه الرؤية رهين بإصلاح مؤسساتي عميق وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال. كما يشدد الغنبوري على ضرورة ربط الاستثمار بالبحث العلمي لتعزيز القيمة المضافة، خاصة في الطاقات المتجددة والفلاحة الذكية، مع تشجيع الشراكة بين الجامعات والمقاولات. ويضيف أن البعد البيئي بات شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، ما يعزز جاذبية المغرب لدى المستثمرين الأوروبيين، الذين يتجهون نحو سياسة الحياد الكربوني، ويجعل الانتقال الطاقي ضرورة إستراتيجية.

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/11/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9?traffic_source=rss

11 - توقعات أداء أكبر الاقتصادات العربية في 2025

صندوق النقد أكثر تفاؤلا بأداء الاقتصادات العربية في 2025 (غيتي)

محمود يوسف، Published On 9/1/20259/1/2025

تستمر حالة من عدم اليقين الاقتصادي في العالم لتشمل الدول العربية، لكن ثمة تفاؤل بالأداء الاقتصادي في 2025 مقارنة بالعام الماضي وفق توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي أبريل/نيسان الماضي حذر صندوق النقد من "حالة عدم اليقين السائدة على نحو متزايد في ظل الصراعات الجارية، وتعطل حركة الشحن، وانخفاض إنتاج النفط"، وبالتالي "بدأ ظهور تعافٍ متفاوت تباينت معه وتيرة النمو هذا العام على مستوى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى."

وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي نشر البنك الدولي تقريره "المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، والذي تضمّن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنطقة عام 2025، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى.

وبلغة الأرقام، جمعت الجزيرة نت توقعات المؤسستين الدوليتين وجاءت كالتالي:

السعودية

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في المملكة لعام 2025 بنسبة 4.9% مقابل 1.6% في 2024 مقابل انكماش 0.8% في 2023، ومقابل نمو 7.5% في 2022.

أما توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 فكانت 3.5% مقابل 0.2% في 2024 مقابل انكماش 2.2% في 2023، ومقابل نمو 6.1% في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي للتضخم عند 2.3% في 2025 مقابل 2.1% في 2024.

وأضاف البنك "تعاني السعودية من عجز في المالية العامة، ومن المتوقع أن يظل العجز في المملكة مستقرا عند 2% من إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وسياسة المالية العامة التوسعية."

قطر

بلغت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في قطر لعام 2025 ما نسبته 2.7% مقابل 2% عام 2024، و1.2% في 2023، و4.2% في 2022.

وجاءت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 بنسبة 1.2% مقابل 2.3% في 2024 ومقابل انكماش 3.1% في 2023 ومقابل انكماش 4.5% في 2022.

يُتوقع أن يصل التضخم في قطر عام 2025 إلى 1.9% (غيتي)

وجاءت توقعات البنك الدولي لرصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2025 ما نسبته 4.6% مقابل 4.2% عام 2024، و5.6% عام 2023، و10.4% عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 1.9% مقابل 1.3% في 2024.

مصر

توقع البنك الدولي نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 عند مستوى 3.5% مقابل 2.5% عام 2024، و3.8% في 2023، و6.6% في 2022.

وكانت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 بنسبة 1.9% مقابل 0.9% في 2024، و2.2% في 2023، و4.9% في 2022.

وبلغت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2025 نحو -7% مقابل -3.6% عام 2024، و-6% عام 2023، و-6.2% عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 17.2% مقابل 33.6% في 2024.

المغرب

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في المغرب لعام 2025 عند 3.9% مقابل 2.9% عام 2024، و3.4% في 2023، و1.5% في 2022.

وكانت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 بنسبة 2.9% مقابل 1.9% في 2024، و2.4% في 2023، و0.5% في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025 -3.8% مقابل -4.2% عام 2024، و-4.4% عام 2023، و-5.4% عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 2.7% مقابل 1.5% في 2024.

يُتوقع وصول التضخم في الجزائر عام 2025 إلى 4.9% (شترستوك)

الجزائر

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لعام 2025 عند 3.8% مقابل 3.1% عام 2024، و4.1% في 2023، و3.6% في 2022.

وفيما يتعلق بتوقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 فكانت عند مستوى 2.4% مقابل 1.6% في 2024، و2.5% في 2023، و1.9% في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي -9.9% لعام 2025 مقابل -9.8% لعام 2024، و-5.2% لعام 2023، و-3% لعام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 4.9% مقابل 4% في 2024.

الإمارات

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الإمارات لعام 2025 عند 4.1% مقابل 3.3% عام 2024، و3.2% في 2023، و7.9% في 2022.

وجاءت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 3.4% مقابل 2.5% في 2024، و2.4% في 2023، و7% في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025 عند 4.7% مقابل 4.9% عام 2024، و5.1% عام 2023، و10.8% عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 2.1% مقابل 2.2% في 2024.

الأردن

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأردن لعام 2025 عند 2.6% مقابل 2.4% عام 2024، و2.7% في 2023، و2.6% في 2022.

وجاءت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 2.1% مقابل 1.9% في 2024، و2.2% في 2023، و1.4% في 2022.

وحسب توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025، فمن المرجح أن تكون -5% مقابل -5.3% عام 2024 و-5.1% عام 2023، و-5.6% عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 2.2% مقابل 2% في 2024.

يُتوقع وصول التضخم عام 2025 إلى 3.3% (غيتي)

العراق

وجاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في العراق لعام 2025 عند 4% مقابل -0.9% عام 2024 و-2.9% في 2023، و4.7% في 2022. وتوقع البنك الدولي أن يكون نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 ما نسبته 1.7% مقابل انكماش 3% في 2024، وانكماش 5.1% في 2023، و2.4% في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025 عند -7.4% مقابل -5.3% عام 2024، و0.9% عام 2023، و14.1% عام 2022. وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025إلى 3.3% مقابل 3.7% في 2024.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/9/performance-forecasts-arab-economies-2025

12 - صندوق النقد يخفض توقعه لنمو الاقتصادات العربية

المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا (الفرنسية)

Published On 23/4/202523/4/2025

توقع صندوق النقد الدولي أن تنمو اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتضمن الدول العربية بنسبة 2.7% في 2025 تراجعا من 3.6% كانت متوقعة في يناير/كانون الثاني الماضي، وسط ضغوط الحرب التجارية التي يشنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وراجع الصندوق في تقريره لنمو الاقتصاد العالمي توقعه لنمو الاقتصاد العالمي بالخفض إلى 2.8% خلال العام الجاري من 3.3% كانت متوقعة في يناير/كانون الثاني الماضي، كما خفض الصندوق توقعات نمو العام المقبل إلى 3% من 3.3% كانت متوقعة.

وأشار التقرير إلى أن توقعاته لنمو اقتصادات كل من قطر والمغرب ومصر زادت على توقعاته السابقة، وأن اقتصادي كل من العراق والسودان سينكمشان.

توقعات نمو الاقتصادات العربية

توقع صندوق النقد نمو اقتصاد السعودية 3% في 2025 تراجعا من 3.3% كانت متوقعة في يناير/كانون الثاني الماضي، وإلى 3.7% في 2026 من 4.1%.

رجح الصندوق نمو اقتصاد الإمارات بنسبة 4% في 2025 تراجعا من 5.1% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول الماضي.

توقع الصندوق نمو اقتصاد الجزائر بنسبة 3.5% في 2025 من 3% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول الماضي.

توقع الصندوق انكماش اقتصاد العراق 1.5% بدلا من توقع نموه 4.1% في سبتمبر/أيلول الماضي.

رفع الصندوق توقعه لنمو اقتصاد قطر إلى 2.4% في السنة الحالية من 1.9% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول الماضي.

خفض الصندوق توقعه لنمو اقتصاد الكويت إلى 1.9% من 3.3% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول الماضي.

يتوقع الصندوق نمو اقتصاد سلطنة عمان بنسبة 2.3% في 2025 تراجعا من 3.1% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول الماضي.

رفع الصندوق توقعه لاقتصاد مصر إلى 3.8% في 2025 من 3.6% كانت متوقعة في يناير/كانون الثاني وإلى 4.3% في 2026 من 4.1%.

رفع الصندوق توقعه لنمو اقتصاد المغرب إلى 3.9% في 2025 من 3.6% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول الماضي.

خفض الصندوق توقعه لنمو اقتصاد الأردن إلى 2.6% في 2025 من 2.9% كانت متوقعة في سبتمبر/أيلول.

توقع الصندوق انكماش اقتصاد السودان بنسبة 0.4% مقارنة بتوقعات بنموه 8.3% في سبتمبر/أيلول الماضي، لكن الصندوق توقع نموه 8.8% في العام المقبل.

صندوق النقد الدولي خفض توقعاته لنمو اقتصادات الشرق الأوسط (الفرنسية)

مصاعب: وحذر الصندوق من مصاعب تلوح في الأفق بالنسبة للشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل زيادة تدريجية أبطأ من المتوقع في إنتاج النفط.

وتتعرض الحكومات المعتمدة على النفط لضغوط بسبب تراجع أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها منذ جائحة كورونا، ويستعد المسؤولون لمواجهة انخفاض الإيرادات بسياسات، منها إصدار المزيد من الديون وخفض الإنفاق.

ويقول خبراء اقتصاد إن دول الخليج المصدرة للنفط لا يزال يُنظر إليها على أنها معزولة نسبيا عن تقلبات سوق النفط بفضل ارتفاع الاحتياطيات وانخفاض الديون وجهود التنويع الجارية.

المصدر :الجزيرة + رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/4/23/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

13 - توقعات عام 2025 للاقتصادات الأعلى نمواً في الدول العربية

الشرق الأوسط، نشر الثلاثاء، 23ابريل / نيسان 2024

توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي في الدول العربية في عام 2025

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية في 2025

(نسبة التغير على أساس سنوي)

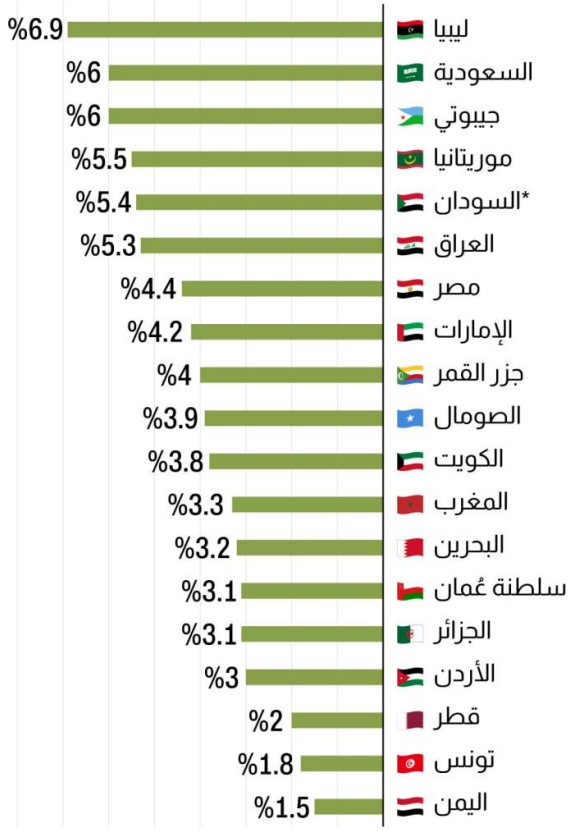

*بيانات السودان تعكس توقعات تحليل خبراء صندوق النقد الدولي القائم على افتراض أن الصراع المستمر سينتهي بحلول منتصف عام 2024. بيانات عام 2011 لا تشمل جنوب السودان بعد 9 يوليو/تموز؛ وتتعلق بيانات عام 2012 وما بعده بالسودان الحالي.

لم تتوفر بيانات عن لبنان، سوريا، والأراضي الفلسطينية.
بالنسبة للبنان، البيانات للفترة 2021-2022 هي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي ولا تقدمها السلطات الوطنية. تم حذف التقديرات والتوقعات للفترة 2023-2025 بسبب درجة عدم اليقين العالية بشكل غير عادي. تم استبعاد كافة البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية اعتباراً من عام 2011 فصاعداً بسبب الوضع السياسي غير المستقر. بالنسبة للضفة الغربية وغزة، تم الآن تضمين بيانات الفترة 2022-2023 التي كانت مستبعدة سابقًا من النشر في انتظار التعديلات المنهجية على السلسلة الإحصائية. تم استبعاد التوقعات للفترة 2024-2025 من النشر بسبب درجة عدم اليقين العالية بشكل غير عادي.

العربية المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF)

دبي، الإمارات العربية المتحدة —(CNN)وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر إبريل/نيسان، تشير التوقعات الأساسية إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه بنسبة 3.2% خلال عامي 2024 و2025، بنفس الوتيرة التي كان عليها في عام 2023. وأضاف التقرير بوجود تسارع طفيف في الاقتصادات المتقدمة - حيث من المتوقع أن يرتفع النمو من 1.6% في عام 2023 إلى 1.7% في عام 2024. و1.8% في عام 2025، بينما سيقابلها تباطؤ في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 4.3٪ في عام 2023 إلى 4.2٪ في كل من عامي 2024 و2025.

ووفقاً للبيانات، من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 2.0% في عام 2023 إلى 2.8% عام 2024 و4.2% عام 2025 مع مراجعة بانخفاض قدره 0.1 نقطة مئوية لعام 2024 من توقعات يناير 2024.

نعرض لكم في الإنفوغرافيك أعلاه نظرة على توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي السنوي للدول العربية لعام 2025.

انفوجرافيك

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/04/23/gdp-growth-arab-2025-infographic

14 - أعلى 5 دول عربية نمواً اقتصادياً في عام 2025

١٥ نوفمبر ٢٠٢٤

أصدر صندوق النقد الدولي تقريره الأخير "آفاق الاقتصاد العالمي" في أكتوبر 2024، والذي يتوقع تسجيل عدد من الدول العربية معدلات نمو اقتصادي مميزة لعام 2025، تتصدر ليبيا القائمة بنسبة نمو قدرها 13.7%، تلها السودان بنسبة 8.3%، بينما تسجل جيبوتي 6%، ثم الإمارات بنسبة 5.1%، وأخيراً السعودية بنسبة 4.6%.

توقع صندوق النقد الدولي تحقيق ليبيا نمواً في إجمالي ناتجها المحلي بـ13.7% خلال العام 2025، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط وتعافي إمدادات الخام، لتسجل بذلك أعلى نمو اقتصادي بين الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بما فيها الدول العربية.

أظهرت بيانات الصندوق نمو الناتج المحلي في العراق 4.1%، والجزائر 3%، وكازاخستان 4.6%، وإيران 3.1%.

وفي العموم، أشار تقرير الصندوق إلى نجاح البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة في اجتياز صعاب المشهد العالمي على الرغم من استمرار التوترات الجغرافية – السياسية في خلق تيارات معاكسة أمام المنطقة، لكنه مع ذلك لفت إلى أن انخفاض العائدات النفطية نتيجة هبوط الإنتاج النفطي، واقتران ذلك بضغوط الإنفاق أثر سلباً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي في عديد البلدان النفطية، حيث شهدت هذه البلدان تقلص رصيد المالية الكلي في 2023، ليصل إلى متوسط قدره 1.5% من إجمالي الناتج المحلي.

أعلى 5 دول عربية نمواً اقتصادياً في عام 2025

ليبيا 13.7%

السودان 8.3%

جيبوتي 6%

الإمارات 5.1%

السعودية 4.6%

https://ehsaeyat.com/post/aal-5-dwl-aarby-nmwan-qtsdyan-fy-aam-2025/

15 - النقد الدولي يصنف أعلى الاقتصادات العربية نموا في 2025

18 Apr, 20244 mins read 371 views

عدل صندوق النقد الدولي توقعاته لتطور اقتصادات العالم، بما في ذلك الدول العربية، في العامين 2024 و2025، متوقعا أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 3.2% في العامين المذكورين.

وذكر الصندوق، في تقريره الصادر عن آفاق الاقتصاد العالمي، أن تنبؤات السيناريو الأساسي تشير إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% خلال عامي 2024 و2025، أي بنفس وتيرة عام 2023.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي شملها التقرير، توقعت المؤسسة الدولية أن تتصدر السعودية الاقتصادات العربية من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل 2025.

وتوقع الصندوق أن ينمو اقتصاد السعودية في العام 2025 بنسبة 6%، مقابل نمو متوقع عند 2.6% في العام الجاري، وفيما يلي جدول يظهر ترتيب الدول العربية المذكورة في التقرير من حيث معدل النمو الاقتصادي في العام 2025:

الترتيب	الدولة	نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي في 2025
1	السعودية	6,00%
2	موريتانيا	5,50%
3	السودان	5,40%
4	العراق	5,30%
5	مصر	4,40%
6	الإمارات	4,20%
7	الكويت	3,80%
8	المغرب	3,30%
9	البحرين	3,20%
10	الجزائر	3,10%
11	سلطنة عمان	3,10%
12	الأردن	3,00%
13	قطر	2,00%
14	تونس	1,80%

https://radiosabrafm.net/news/le-fonds-monetaire-international-classe-les-economies-arabes-a-la-plus-forte-croissance-en-2025

16 - أسرع 10 اقتصادات عربية نمواً في 2025

إنفوجراف خاص

دعاء أبو هشيمة 17أغسطس، 2025آخر تحديث: 17 أغسطس، 2025

كشفت تقارير اقتصادية دولية عن توقعات متباينة لأداء الاقتصادات العربية في عام 2025، حيث أظهر عدد من الدول نموا ملحوظا مقارنة بغيرها، مدفوعا بعوامل مثل تحسن أسعار الطاقة، والإصلاحات الاقتصادية، وخطط إعادة الإعمار، بينما ما تزال بعض الدول تواجه تحديات سياسية وهيكلية تحد من وتيرة النمو.

ووفقا لأحدث بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي(IMF) ، وصندوق النقد العربي، وتقارير إعلامية دولية من بينها شبكة CNN الاقتصادية وموقع The Global Economy، جاء ترتيب أسرع 10 اقتصادات عربية نموا في عام 2025 على النحو الآتي:

-1ليبيا(17%)

نمو مرتفع بعد سنوات من التعثر

تُظهر تقديرات صندوق النقد الدولي أن ليبيا ستسجل أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة، بنسبة تصل إلى 17%، بينما يتوقع صندوق النقد العربي نمواً أكثر تحفظاً عند 14.3%.

ويرتبط هذا النمو بتعافي إنتاج النفط، وتحسن نسبي في الاستقرار الأمني، وبدء تنفيذ خطط إعادة الإعمار والتنمية. ويُعتبر هذا الأداء طفرة مؤقتة مقارنة بفترة الانكماش السابقة.

-2جيبوتي(6%)

مركز لوجستي يعزز النمو

توقعت البيانات أن تحقق جيبوتي معدل نمو يصل إلى 6%، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، حيث تعمل الدولة على تعزيز مكانتها كمركز لوجستي وتجاري إقليمي، بدعم من استثمارات في قطاع الموانئ والنقل والبنية التحتية.

-3موريتانيا(4.4%)

المعادن تقود النمو

جاءت موريتانيا في المرتبة الثالثة بنسبة نمو تبلغ 4.4%، بفضل زيادة صادرات الحديد والذهب والمعادن الأخرى، وتحسن نسبي في البيئة السياسية والاقتصادية، ما ساهم في جذب استثمارات أجنبية محدودة لكنها فعالة.

-4الإمارات(4%)

تنويع اقتصادي مستمر

تسجل الإمارات العربية المتحدة نموا متوقعا بـ 4%، مدفوعة بجهود تنويع الاقتصاد، بعيدا عن النفط، عبر قطاعات مثل السياحة، التكنولوجيا، الطاقة

المتجددة واللوجستيات. وتعتبر الإمارات من أكثر الدول العربية استقرارا على الصعيد الاقتصادي.

5-الصومال(4%)

تعاف محدود في بيئة صعبة

رغم الأزمات الأمنية المستمرة، يتوقع أن يحقق الاقتصاد الصومالي نموا بنسبة 4%، بدعم من مشاريع تنموية صغيرة الحجم، وتحويلات مالية من الجاليات في الخارج، إضافة إلى برامج دعم دولي.

6-المغرب(3.9%)

أداء مستقر مدعوم بالزراعة والطاقة المتجددة

تقدر توقعات النمو في المغرب بـ 3.9%، معززة بجهود إصلاحات هيكلية، وتوسع في الطاقة الشمسية والريحية، إلى جانب استقرار القطاع الزراعي والصناعي، رغم التحديات المناخية ومحدودية الموارد المائية.

7-مصر(3.8%)

إصلاحات تدفع نموا متوسطا

تشير التقديرات إلى نمو الاقتصاد المصري بنسبة 3.8%، نتيجة المشروعات القومية الكبرى، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة، وتحسن نسبي في مناخ الاستثمار، رغم استمرار الضغوط التضخمية وتحديات الدين الخارجي.

8-الجزائر(3.5%)

انتعاش تقليدي يقوده النفط والغاز

من المتوقع أن تسجل الجزائر نموا بنحو 3.5%، مدفوعا بارتفاع أسعار الطاقة وعودة الاستقرار في الإنتاج، مع محاولات تدريجية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن المحروقات، رغم استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي.

9-السعودية(3%)

نمو متوازن مدفوع برؤية 2030

جاءت السعودية في المركز التاسع بنسبة نمو متوقعة عند 3%. وتُعزى هذه النسبة إلى استمرار تنفيذ برامج رؤية 2030، التي تركز على تنمية القطاعات غير النفطية مثل السياحة، الترفيه، التقنية، والتعليم، بالتزامن مع تعديلات في سياسات إنتاج النفط.

10-البحرين(2.8%)

تحسن تدريجي بقيادة القطاع المالي

تختتم البحرين القائمة بنسبة نمو تبلغ 2.8%، وتواصل البحرين جهودها لتنويع الاقتصاد عبر دعم قطاع الخدمات المالية والسياحية، مع العمل على خفض العجز وتقليل الاعتماد على النفط.

تنوع في الأداء وتحديات قائمة

وتعكس القائمة تنوعا في الأسباب التي تقف خلف النمو الاقتصادي في الدول العربية، فبينما ترتبط بعض الحالات بارتفاع أسعار الطاقة أو الاستقرار النسبي، تعتمد دول أخرى على إصلاحات اقتصادية هيكلية أو دعم خارجي.

ويجمع الخبراء على أن تحقيق نمو مستدام يتطلب بيئة مستقرة، مؤسسات قوية، وتنويعا حقيقيا في الاقتصاد، وهي عوامل لا تزال غير متوفرة بشكل متساو في مختلف دول المنطقة.

https://aboutmsr.com/%d8%a3%d8%b3%d8%b1%d8%b9-10-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%a7%d8%aa-%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%86%d9%85%d9%88%d9%8b%d8%a7-%d9%81%d9%8a-2025/

17 - الاقتصادى والموهوب

د. عبد المنعم سعيد، الأهرام

الأثنين 23من ربيع الأول 1447 هـ 15 سبتمبر 2025 السنة 150 العدد 50687

هناك شيء فى عالمنا الاقتصادى غير مفهوم، وللأسف فإن عدم الفهم لا يأتى من غياب المعلومات وإنما بسبب رؤية «الاقتصادي» الذى يحللها. وعندما يصل الأستاذ الدكتور القدير محمود محيى الدين إلى أن الاقتصاد المصرى لم يتقدم خطوة واحدة

خلال السنوات العشر الماضية فإن هناك خللا ما ليس فى معرفتى الاقتصادية المحدودة من المواد الاقتصادية التى تلقيتها فى قسم العلوم السياسية؛ وإنما العين والملاحظة المباشرة تجعل الغموض حادا. وعندما يقسم «الموهوب» الأستاذ إبراهيم عيسى أنه رغم يقينه من الإنجازات التى جرت فإن الواقع أن المصريين يعيشون فى حالة من البطالة وقربا من الجوع. وطالما أن المفكر يستبعد كافة أرقام المؤسسات المصرية والدولية فإنه سوف يصعب كثيرا ما يمكن الاحتكام إليه. الواقع المصرى كان دائما يواجه مؤثرات سلبية خارجية من الحرب ضد الإرهاب إلى «الجائحة» إلى ظروف تهدد عند الحدود المصرية مباشرة، بينما «أنصار الله» يقطعون الطريق على التجارة المارة فى قناة السويس.

ومع ذلك فإن أرقام العام الحالى تشير إلى أن ما حدث من تنمية وإصلاح اقتصادى قدمت لمصر 46 مليار دولار من الاستثمارات جعلها على رأس الدول الإفريقية استثماريا، وفى مكانة محترمة دوليا. الصادرات جرت فيها قفزة عظمى بمعايير سنوات مضت حيث بلغت 41 مليارا يلفت النظر فيها النهضة الجارية فى الزراعة والصناعات الأساسية بما فيها ما جلبته من استثمارات صينية فى مجال الطاقة الشمسية. شق نهر نيل جديد بجوار النهر الخالد يضيف 40% إلى مساحة الأرض الزراعية ويرفع إنتاجنا من القمح بما يضمن أن «المجاعة» لن تصل إلى مصر. ببساطة فإنه رغم الإيمان بأن مصر لديها الكثير لكى تحققه، فإنها خلال السنوات العشر الماضية انتقلت تنمويا إلى مرحلة لم تشهدها من قبل. وفى العام الحالى فإن مؤسسات القياس الدولية مثل «فيتش» رفعت المقياس المصرى درجة، ومعه أقرت بأن الاقتصاد المصرى مستقر رغم كل ما أحاط به من بلاء.

https://gate.ahram.org.eg/daily/News/205346/11/993110/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%87%D9%88%D8%A8.aspx

18 - مستقبل الجنيه المصري مقابل الدولار.. 8 متغيرات تقود المشهد الاقتصادي

القاهرة - خالد حسني، نشر في 11 :سبتمبر ,2025: 01:25

واصل الجنيه المصري مكاسبه مقابل الدولار الأميركي، وارتفع خلال الأسبوع الحالي إلى أعلى مستوى له في أكثر من عام، وجاءت هذه المكاسب نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات الإيجابية التي سجلها الاقتصاد المصري خلال الفترة الماضية.

وتتزامن ارتفاعات الجنيه المصري مقابل الدولار الأميركي، مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية لخفض الدولار مقابل سلة العملات الرئيسة لتعزيز الصناعات الأميركية ودعم الصادرات.

وسجل الدولار الأميركي في مصر سعرا أعلى من 51 جنيهاً في منتصف تعاملات أبريل الماضي، لكن في التعاملات الأخيرة انخفض إلى مستوى أقل من 48 جنيها، وسط توقعات باستمرار نزوله خلال الفترة المقبلة من العام الحالي.

أخبار حصريةمصر تتلقى طلبات استثمارية من الهند والصين وتركيا لتنفيذ مشروعات أسمدة

هل يشهد الجنيه المصري مزيداً من التحسن؟

في تصريحات لـ"العربية"Business ، قال رئيس وحدة البحوث بشركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية، هاني جنينة، إن مصر بدأت تشهد زخماً واضحاً في تدفقات النقد الأجنبي خلال النصف الثاني من 2024، مدفوعاً بطفرة كبيرة في السياحة وتحسن الثقة في الاقتصاد المصري بعد قرارات تحرير سعر الصرف.

وأكد أن قطاع السياحة يشهد تعافياً ملحوظاً، وعدد السياح المتوقع للعام الجاري يبلغ نحو 18 مليون سائح، بإيرادات تصل إلى 16 مليار دولار، وهو ما ساعد على تعويض جزء كبير من خسائر إيرادات قناة السويس التي تأثرت بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة.

أوضح أن اتجاه الحكومة المصرية نحو طرح أصول مثل مطار الغردقة أمام مشغلين أجانب يعزز هذه الطفرة ضمن استراتيجية تخارج الدولة من بعض القطاعات الاقتصادية. فيما شهدت تحويلات المصريين العاملين بالخارج انتعاشة كبيرة عقب تحرير سعر الصرف في مارس 2024، ما أعاد الثقة بشكل واسع للاقتصاد وسوق الصرف في مصر.

ورجح جنينة، أن يسجل الجنيه المصري مزيداً من التحسن مقابل الدولار الأميركي بنهاية العام الحالي، مدفوعاً بتراجع الدولار عالمياً، وخاصة أمام اليورو، الذي يمثل كتلة كبيرة من الشركاء التجاريين لمصر. متوقعا أن يتراوح سعر صرف الدولار بين مستوى 47 إلى 48 جنيهاً للدولار بنهاية 2025.

الدين الخارجي يتراجع

ويتمثل أول أسباب صعود الجنيه المصري مقابل الدولار، في ارتفاع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي والذي سجل نحو 49.25 مليار دولار بنهاية أغسطس الماضي، وفق البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري.

أما العامل الثاني فهو استعداد مصر للمراجعات التي من المقرر أن يجريها صندوق النقد الدولي بشأن حزمة التمويل البالغة 8 مليارات دولار. وتسلمت مصر في مارس الماضي، نحو 1.2 مليار دولار بعد المراجعة الرابعة من صندوق النقد الدولي، بينما قرر الصندوق دمج المراجعة الخامسة مع السادسة في شهر سبتمبر الحالي.

وتراجع الدين الخارجي لمصر وهو مرشح للنخفاض بقوة، خصوصا مع الإعلان عن تحويل ودائع خليجية لدى "المركزي" المصري إلى استثمارات مباشرة، ما يساهم بشكل كبير في خفض التزامات السداد الخارجية. حيث انخفض إلى 155.093 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2024 مقابل 155.204 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2024.

تحويلات المصريين في الخارج

فيما يرتبط ثالث هذه العوامل بالارتفاع القياسي في تحويلات المصريين العاملين في الخارج، حيث شهدت تدفقات قياسية بعدما بلغت نحو 36.5 مليار دولار خلال السنة المالية 2024- 2025، بمعدل زيادة بنسبة 66.2% مقارنة بنحو 21.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2023-2024.

يتعلق السبب الرابع بهدوء التضخم، والذي واصل الانخفاض. ويتوقع البنك المركزي المصري أن يواصل التضخم مساره النزولي ليتراوح بين 14 و15% في المتوسط خلال عام 2025.

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أمس الأربعاء، أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية تباطأ إلى 12% في أغسطس/ آب، مقارنة بـ13.9% في يوليو/تموز.

وذكر البنك المركزي المصري في بيان أمس، أن معدل التضخم الأساسي في مصر - الذي يعده البنك و يستثني أسعار الغذاء والطاقة- انخفض إلى 10.7% على أساس سنوي في أغسطس من 11.6% في يوليو 2025.

وأفاد المركزي في بيان بأن معدل التغيير الشهري في التضخم القياسي سجل 0.1% في أغسطس الماضي مقابل 0.9% في الشهر المماثل من عام 2024، و سالب 0.3% في يوليو 2025.

أما السبب الخامس فيرتبط بشكل مباشر باستمرار دورة التيسير النقدي، حيث أعلن البنك المركزي المصري عن خفض لأسعار الفائدة بنحو 200 نقطة أساس، وهو ما يعزز من الثقة في سوق الأعمال المصرية، ويزيد من شهية المستثمرين في ظل أسعار الفائدة المنخفضة، وهو ما يعد رابع أسباب استقرار سوق الصرف وتحسن الجنيه المصري مقابل الدولار.

نمو الاقتصاد بمعدلات جيدة

أما سادس هذه العوامل فيتمثل في تسجيل الاقتصاد المصري لمعدل نمو جيد في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، حيث سجلت قطاعات السياحة والصناعات التحويلية غير البترولية وعائدات قناة السويس، نمواً كبيراً خلال الفترة الماضية.

وتشير توقعات البنك المركزى المصرى إلى توسع النشاط الاقتصادي بمعدل 5.4% خلال الربع الثاني من عام 2025، ليسجل العام المالى 2024- 2025 معدل نمو حقيقى قدره 4.5% فى المتوسط مقارنة بمعدل 2.4% فى العام المالى 2023- 2024.

تدفق استثمارات أجنبية

يضاف إلى ذلك، إعلان الحكومة المصرية عن توقيع عقود استثمار جديدة، ما يعزز من ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق المصرية خلال الفترة المقبلة.

أما العامل الثامن من العناصر الداعمة لسعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار فهو تقديرات المؤسسات الدولية وبنوك الاستثمار، حيث يتوقع بنك "غولدمان ساكس"، أن الجنيه المصري مازال مقوّماً بأقل من قيمته العادلة بنحو 30%، ما يعزز فرصه في تحقيق ارتفاع خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل استمرار تدفقات المحافظ الاستثمارية وتحسن المؤشرات النقدية.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2025/09/11/8-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D9%84-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1

19 - من الإغاثة إلى الاستثمارات الكبرى.. ما أبرز المشاريع الخليجية بسوريا؟

مدينة الأمل أطلقتها قطر الخيرية في يناير/كانون الثاني الماضي بريف حلب الشمالي وتضم 1400 شقة لإيواء المهجرين (الجزيرة)

شام السدسي، Published On 22/9/202522/9/2025

دمشق -لم يمض وقت طويل على سقوط نظام الأسد في الـ8 من ديسمبر/كانون الأول الأول، حتى بدأت بعض دول الخليج العربي تتحرك بخطوات متسارعة تجاه سوريا الجديدة، مستندة إلى خبرتها الطويلة في التمويل والاستثمار من جهة، وإلى شبكة منظماتها الإغاثية والإنسانية من جهة أخرى.

ولم يقتصر الحضور الخليجي في سوريا على حزم المساعدات الطارئة وإعادة تأهيل المخابز والمستشفيات والمدارس، إنما توسّع ليشمل إطلاق مشاريع بنى تحتية كبرى مثل تطوير الموانئ وشبكات النقل وإقامة مجمعات سكنية.

ويرى خبراء بهذه المشاريع محاولة خليجية لإعادة ربط سوريا بمحيطها الاقتصادي العربي والإقليمي، ووضع أسس تنموية تشكل قاعدة لتعافي الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الحرب، في لحظة مفصلية تحتاج فيها البلاد إلى كل الجهود والموارد المتاحة.

مشاريع الخدمات الطبية

دشن مركز الملك سلمان للإغاثة، في 7 سبتمبر/أيلول الجاري، حزمة مساعدات إنسانية في سوريا، تضمنت تجهيز 17 مستشفى في المناطق المتضررة بالشمال، وتزويدها بمختلف الأجهزة الطبية، من ضمنها 454 جهاز غسل كلى مع مستلزماته ومحاليله.

وأعلنت الرياض أيضا عن تدشين 61 مشروعا تطوعيا لتنفيذ عمليات طبية تطوعية تشمل تخصصات جراحة الأطفال والأنف والأذن والحنجرة والأورام والأعصاب وزراعة القوقعة.

وكانت المملكة قد أعلنت عبر المركز نفسه عن إطلاق مشروع "أمل التطوعي" في يناير/كانون الثاني الماضي، وهو مشروع يهدف إلى تقديم الخدمات الطبية الطارئة للمحتاجين في سوريا.

ويغطي المشروع مجموعة من التخصصات الطبية الواسعة من التوليد، مرورا بمعالجة أمراض المخ والأعصاب والأمراض الباطنية، وصولا إلى زراعة الأطراف الصناعية وغيرها من العمليات، ويستمر المشروع لمدة عام كامل داخل سوريا.

وبدورها، أرسلت دولة قطر، الأسبوع الماضي، قافلة تحوي 90 طنا من المعدات الطبية (أجهزة تنفس، غسل كلى، أجهزة مخبرية متطورة، حاضنات أطفال، وغيرها) لتوزيعها على 50 مستشفى في المحافظات السورية المختلفة.

وقد أطلق الهلال الأحمر القطري، الشهر الماضي، مشروع "جسور الشفاء والأمل 2" المختص بتأمين العلاج الكيميائي والهرموني والمناعي لمرضى السرطان في الشمال السوري.

2:17

وكان قد أطلق حملة "جسور الشفاء والأمل 1" مع نهاية عام 2023 بالشمال السوري، وتم توريد 46 صنفا من الأدوية آنذاك، إلى جانب أجهزة تشخيص وعلاج مبكر، واستفاد من المشروع حوالي 3700 مريض.

وواصلت قطر دعمها الإغاثي للسوريين طوال سنوات الحرب، حيث أنشأ الهلال الأحمر مستشفيات ومراكز ميدانية طبية عديدة بالمخيمات، وفي ريفي إدلب وحلب بين عامي 2012 و2016.

كما أرسلت خلال جائحة كورونا شاحنات مجهزة بأجهزة أوكسجين ومعدات فحص طبي وغيرها من المستلزمات الطبية إلى المناطق المحررة بالشمال السوري لمواجهة الجائحة، ثم أنشئ خلال زلزال فبراير/شباط 2023 مستشفى ميداني في جنديرس، وأرسلت قطر مجموعة من سيارات الإسعاف لنقل مصابي الزلزال.

السكن والإيواء

أطلق مركز الملك سلمان للإغاثة -ضمن حزمة المشاريع التي أعلن عنها- مشروعا لتأهيل وترميم 34 مدرسة في محافظات حلب وإدلب وحمص.

بالإضافة إلى إطلاق مشروع آخر لإعادة تأهيل وتشغيل المخابز المتضررة في مناطق عودة النازحين، حيث سيعيد المشروع تشغيل 30 مخبزا حكوميا، وتأهيل 29 خطا لإنتاج الخبز في مناطق عودة النازحين، واستحداث 13 خطا إنتاجيا جديدا.

وكان المركز قد أعلن، في مارس/آذار الماضي، إطلاق مشروع لترميم وإعادة تأهيل 715 منزلا في منطقة أعزاز التابعة لمحافظة حلب من المساكن التي تضررت بالزلزال، إلى جانب تجهيز 55 وحدة سكنية لاستقبال العائلات.

وعلى الجهة الأخرى، أطلقت مؤسسة "قطر الخيرية" -في مايو/أيار الماضي- مشروعا يهدف إلى ترميم 300 منزل في منطقة سهل الغاب التابعة لمحافظة حماة، ضمن خطة أوسع تهدف إلى ترميم 1500 منزل في مختلف المحافظات المتضررة في سوريا.

كما افتتحت هذه المؤسسة القطرية -بمشاركة هيئة الإغاثة الإنسانية التركية، في يناير/كانون الثاني الماضي- مدينة الأمل في ريف حلب الشمالي والتي تضم 1400 شقة سكنية لإيواء العائلات المهجرة. و"الأمل" هي مدينة كبيرة تحوي شققا سكنية ومدارس ومسجدا ومركزا صحيا.

وقد افتتحت قطر بين عامي 2018 و2022 عدة قرى سكنية في الشمال السوري (الأمل، الأمان، السلام، البيت مقابل الخيمة) والتي تضمنت آلاف الوحدات السكنية لإيواء النازحين.

وعلى مدى 14 عاما، نفذت المؤسسات الخيرية القطرية سلسلة من المشاريع في سوريا وصل مجموعها لحوالي 4800 مشروع بقيمة 750 مليون ريال قطري (206 ملايين دولار) وبلغ مجموع ما أنشأه الهلال الأحمر القطري من قرى سكنية بالشمال السوري خلال فترة الحرب 15 قرية تتضمن حوالي 3500 شقة سكنية استفاد منها 60 ألف سوري مهجر ونازح.

ومن جهتها أعلنت هيئة الأعمال الخيرية الإماراتية، الأسبوع الماضي، عن إطلاقها مجموعة من المشاريع التنموية والخدمية والإغاثية في سوريا بقيمة 8 ملايين درهم (2.2 مليون دولار) تستهدف بناء وصيانة وإعادة تأهيل المنازل والمساجد والمدارس، وحفر آبار المياه لتأمين مياه صالحة للشرب في المناطق المدمرة وتهيئتها لعودة النازحين.

جانب من إطلاق مشروع ضخم للطاقة بسوريا في مايو/ أيار الماضي بقيادة شركة أورباكون القطرية القابضة (الجزيرة)

التعليم والتنمية الاجتماعية

وبدأ مركز الملك سلمان أيضا مشروع "أمان" لدعم وإعالة أيتام الشمال السوري عبر تقديم كفالات نقدية لألف طفل يتيم في جندريس بحلب، وتأمين المستلزمات الأساسية لغيرهم من الأطفال، وتمكين أمهاتهم عبر تأمين فرص التدريب المهني لهن.

وبدوره، أطلق الهلال الأحمر القطري، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، مشروعا إنسانيا لرعاية الأيتام وأسرهم في سوريا وتوفير احتياجاتهم من غذاء وملبس وتعليم، وتقديم خدمات الدعم لهم على الصعيد النفسي، وتأمين مستلزمات تعليمهم من قرطاسية وكتب وتكاليف المواصلات، وتكريم الطلاب المتفوقين منهم.

وقد اختتم الهلال الأحمر أيضا، في يوليو/تموز الماضي، مشروعه الهادف إلى تمكين الأرامل والشباب من الأسر النازحة، والذي استمر لمدة 8 أشهر، وأشرف القائمون عليه على تدريب حوالي 800 فرد بينهم 480 سيدة على مهن وحرف متنوعة.

البنية التحتية الكبرى

أعلن الصندوق السعودي للتنمية، الأسبوع الماضي، عن منح سوريا 1.65 مليون برميل نفط خام مساعدة ودعما لقطاع الطاقة في البلاد.

وقد وقعت عدد من الشركات السعودية مع وزارة الطاقة السورية، في أغسطس/آب الماضي، مذكرات تفاهم في مجالات الطاقة المختلفة، وتنوعت المشروعات بين إنشاء محطات طاقة شمسية، وتأهيل محطات كهرباء وتطويرها، ومعالجة الغاز الطبيعي وتحويله إلى طاقة.

وقبلها، كانت شركات من المملكة قد وقعت في دمشق حزمة استثمارات بقيمة 6.4 مليارات دولار في يوليو/تموز الماضي ضمن منتدى الاستثمار السوري السعودي، وتم تخصيص 2.9 مليار دولار منها للمشروعات العقارية والبنى التحتية.

وتضمنت المذكرات التي تم توقيعها اتفاقا لإنشاء 3 مصانع إسمنت، ومذكرة أخرى بقيمة 4 مليارات ريال (1.07 مليار دولار) بين وزارة الاتصالات السورية وشركات اتصال السعودية لتطوير قطاع الاتصالات، ومذكرة تفاهم ثالثة بين شركة مجموعة تداول السعودية وسوق دمشق للأوراق المالية.

شركات من السعودية وقعت بدمشق يوليو/تموز الماضي استثمارات بـ 6.4 مليارات دولار ضمن منتدى الاستثمار السوري السعودي (سانا)

وتضمنت الاستثمارات التي تم التوقيع عليها خططا لبناء منشآت سياحية، وإطلاق مشروع أبراج دمشق في البرامكة بقيمة 400 مليون دولار، وتشييد مدينة طبية في ضاحية قدسيا بقيمة 900 مليون دولار، ومدينة ترفيهية في العدوي بقيمة 500 مليون دولار، وغيرها من المشاريع.

ومن جانبها وقعت شركة "يو سي سي (UCC) "القابضة القطرية مع هيئة المطار المدني السوري، الشهر الماضي، اتفاقا لتوسعة مطار دمشق الدولي، بما يشمل بناء صالات جديدة وتحديث البنى التحتية ورفع القدرة الاستيعابية للمطار إلى 31 مليون مسافر سنويا.

وكانت الشركة ذاتها قد وقعت اتفاقا بالشراكة مع 4 شركات دولية، في مايو/أيار الماضي، لتنفيذ مشروع ضخم يستهدف قطاع الكهرباء في سوريا ويشمل إنشاء محطات كهرباء جديدة بقدرة 5 آلاف ميغاواط وبقيمة 7 مليارات دولار، وهو مشروع الطاقة الأكبر في سوريا منذ سقوط النظام.

وزودت قطر سوريا، في مارس/آذار الماضي، بالغاز الطبيعي عبر الأردن ومنه إلى محطة دير علي جنوب دمشق، لمعالجة النقص الحاد في توليد الكهرباء بالبلاد، ووفرت إمدادات الغاز القطري حوالي 400 ميغاواط كهرباء إضافية يوميا.

ومن جهتها، وقعت شركة موانئ دبي العالمية مع الإدارة السورية، في يوليو/تموز الماضي، مذكرة تفاهم بقيمة 800 مليون دولار لتطوير ميناء طرطوس، وتضمن الاتفاق مذكرة تطوير وتشغيل وإدارة محطة متعددة الأغراض في الميناء، إلى جانب تأسيس مناطق صناعية ومناطق حرة ومحطات عبور بضائع.

كما وقعت وزارة الاقتصاد والصناعة السورية -الشهر الماضي- اتفاقا مع شركة "إيه 3 &سي أو (A3&CO) "الإماراتية، المتخصصة في صناعة الإسمنت والاستدامة، لإعادة تأهيل المعامل ووضع خريطة طريق لتطوير قطاع الإسمنت في سوريا.

ووقعت وزارة الإعلام السورية مع شركة المها الكويتية، في يونيو/حزيران الماضي، مذكرة تفاهم لإنشاء "بوابة دمشق" وهي مدينة ضخمة للإنتاج الدرامي والفني، تبلغ تكلفة إنشائها 1.5 مليار دولار وتمتد على مساحة مليوني متر مربع.

توقيع مشروع "بوابة دمشق" مع شركة المها الكويتية (الفرنسية)

وقد وقع "مركز التجارة العقارية الكويتية" -في يوليو /تموز الماضي- اتفاق شراكة مع شركة سورية لإنشاء وتطوير مركز التجارة العالمي بدمشق، على أن يتكفل الجانب الكويتي بتصميم المشروع وتمويله وتفويض اللجان المختصة للإشراف على تشييد الأبراج وقاعات المعارض والفندق الدولي ومكاتب رجال الأعمال.

الجسور الجوية والبحرية: ومنذ سقوط نظام الأسد، في 8 ديسمبر/كانون الأول الماضي، أطلقت السعودية حملة مساعدات منظمة باتجاه سوريا عبر جسر جوي بري إنساني تحت إدارة جمعية الملك سلمان للإغاثة.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، وصلت عبر الجسر الجوي 13 طائرة سعودية إلى مطار دمشق الدولي، حاملة عشرات الأطنان من المساعدات العاجلة والإمدادات الطبية والغذائية والإيوائية والمعدات الثقيلة لأعمال الإعمار الطارئ.

كما وصلت عبر معبر نصيب الحدودي، بين يناير/ كانون الثاني ومارس/آذار الماضيين، حوالي 160 شاحنة سعودية تحوي مواد غذائية ومستلزمات طبية.

وبدورها سيّرت دولة قطر جسرا جويا لتقديم الدعم العاجل إلى الشعب السوري عقب سقوط نظام الأسد. ووصلت إلى غازي عنتاب، حتى تاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول الماضي، 4 طائرات تحمل مساعدات تتضمن مواد طبية وغذائية ومستلزمات إيواء مقدمة من صندوق قطر للتنمية.

ووصلت أولى طائرات المساعدة القطرية إلى مطار دمشق الدولي، في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي، محملة بسيارات إسعاف ومواد غذائية وأدوية، إضافة إلى مساعدات فنية لإعادة تشغيل مطار دمشق الدولي.

وقد حطت في الأجواء السورية 13 طائرة قطرية عبر الجسر الجوي في الشهر الأول من العام الجاري، حاملة أطنانا من المساعدات الغذائية والطبية إلى جانب بعض مستلزمات فصل الشتاء من معاطف وأغطية وغيرها. كما وصلت بين ديسمبر/كانون الأول 2024 وفبراير/شباط 2025 حوالي 3 قوافل برية قطرية مؤلفة من 150 شاحنة تحوي طحينا وملابس شتوية وغذائيات ومعدات طبية.

وهذا إلى جانب الطائرة القطرية التي وصلت إلى مطار دمشق، في 7 سبتمبر/أيلول الجاري، حاملة 1250 جهازا طبيا، من أجهزة غسل الكلى إلى أجهزة التنفس ومراقبة القلب والأكسجة وغيرها.

ومن جانبها أطلقت دولة الكويت أيضا جسرا جويا مع سوريا في الفترة نفسها تحت إشراف وزارة الصحة والهلال الأحمر الكويتي، ومنظمات إنسانية أخرى، ضمن حملة "الكويت بجانبكم." وأرسلت عبر الجسر حوالي 30 طائرة إغاثية، بلغ مجموع ما حملته من مساعدات حوالي 727 طن مساعدات صحية وإغاثية (سيارات إسعاف، كراسي متحركة للمعاقين، ومستلزمات طبية، وطحين).

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/9/22/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%BA%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

20- المنتدى السوري السعودي الأميركي: سوريا منطقة خضراء للاستثمار

الاقتصاد اليوم:

أوضح رئيس المنتدى السوري السعودي الأميركي للاقتصاد، غسان عبود، أنهم لمسوا تعاوناً كبيراً من الحكومة السورية في ملف الاستثمار خلال زيارة مجلس رجال الأعمال السوري. السعودي. الأميركي" إلى سوريا، مضيفاً في تصريحات لتلفزيون سوريا :

- الهدف من زيارة وفد رجال الأعمال إلى دمشق هو تشجيع المستثمرين الأميركيين على التوجّه إلى سوريا.

- العلاقة السورية الأميركية كانت شبه غائبة خلال السنوات الأخيرة، لذلك عندما حاول المنتدى إقناع المستثمرين الأميركيين بأهمية الفرص الاستثمارية في سوريا لمس لديهم تردداً واضحاً، وهو ما دفعهم إلى التوجه أولاً إلى السعودية للتواصل مع المستثمرين السعوديين الذين أبدوا حماساً كبيراً، والعمل على بناء شراكة تجمع المستثمرين السعوديين والأميركيين للاستثمار في سوريا.

- سوريا تعد حالياً منطقة خضراء أي مهيأة للاستثمار المجدي، لكن التردد الأميركي يعود في الأساس إلى قلة المعرفة بالبلد، وإلى المخاوف التي خلّفتها الأوضاع السياسية وأحداث العنف التي أعقبت الثورة.

- نجاح الاستثمار في سوريا يبدأ بتوفير فرص عمل حقيقية للشباب، ولا سيما أن البلاد خسرت خلال السنوات الماضية الكثير من خبراتها بسبب الهجرة.

- التركيز في المرحلة الأولى سيكون على مشاريع يسهل تنفيذها وتترك أثراً ملموساً في المجتمع، مثل تطوير قطاع البنية التحتية.

#الاقتصاد_اليوم، #اخبار_الاقتصاد_على_مدار_اليوم

21 - إنفوغراف WEF ..يتوقع نمواً قوياً للمنطقة العربية في 2026

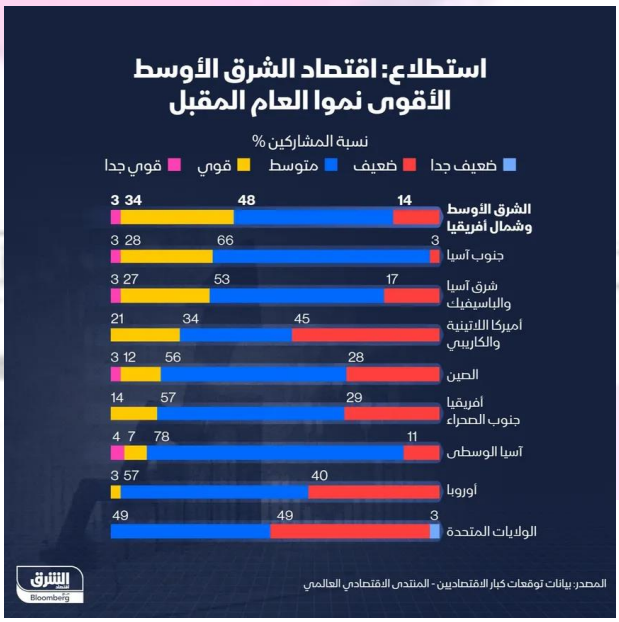

نُشر 24:سبتمبر 2025 06:25

توقعات المنتدى الاقتصادي العالمي لنمو اقتصادات مناطق العالم العام المقبل - الشرقالمصدر: الشرق

يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقوى نمو اقتصادي في العالم عام 2026، حيث توقع 37 من كبار الاقتصاديين نمواً قوياً أو قوياً جداً، و48 توقعوا نمواً متوسطاً. وجاءت جنوب آسيا وشرق آسيا والباسيفيك في المرتبتين الثانية والثالثة، بينما حلت أوروبا والولايات المتحدة في المرتبتين الأخيرتين.

*ملخص بالذكاء الاصطناعي. تحقق من السياق في النص الأصلي.

يتوقع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النمو الأقوى بين مناطق العالم العام المقبل.

وبيّن تقرير صادر عن المنتدى، أن 37 من كبار الاقتصاديين، من أصل 99 شملهم الاستطلاع، توقعوا نمواً قوياً أو قوياً جداً للمنطقة في 2026. بينما توقّع 48 اقتصادياً نمواً متوسطاً.

وجاءت جنوب آسيا، وشرق آسيا والباسيفيك، في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث توقعات النمو. بينما حلّت أوروبا والولايات المتحدة في المرتبتين الأخيرتين.

https://asharqbusiness.com/economics/99596/wef-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D8%A9-/%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%82%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2026

22 - من الصومال إلى قطر.. تعرف على خارطة دخل الفرد في الدول العربية

السعودية وقطر والإمارات تصدّرت قائمة الدول العربية ذات الدخل المرتفع (رويترز)

محمد سناجلة، |15/7/2025آخر تحديث) 12:12 :توقيت مكة(

في مشهد يعكس التفاوت الاقتصادي الحاد في العالم العربي، تجمع خارطة تصنيفات الدخل القومي بين دول تُنفق على مشاريع استكشافية في الفضاء، وأخرى تعاني من شلل اقتصادي ونزاعات مدمّرة. ومن الخليج إلى القرن الأفريقي، ومن المغرب العربي إلى الهلال الخصيب، تمتد فجوة دخل الفرد بين أقل من ألف دولار سنويا إلى أكثر من 80 ألفا.

وتقوم مجموعة البنك الدولي سنويا بتصنيف اقتصادات دول العالم إلى 4 فئات:

منخفضة الدخل.

متوسطة الدخل الدنيا.

متوسطة الدخل العليا.

مرتفعة الدخل.

وذلك بالاستناد إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي باستخدام ما يعرف بـ"طريقة أطلس."

التصنيف لا يعكس فقط المستوى المعيشي، بل يُسهم في تحديد أحقية الدول في الحصول على المساعدات الإنمائية والتمويلات الميسّرة.

ماذا يعني نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي؟

يعتمد البنك الدولي على مؤشر الدخل القومي الإجمالي "جي إن آي(GNI) "، الذي يُحتسب بجمع الناتج المحلي الإجمالي مع صافي العائدات من الخارج (مثل تحويلات المغتربين)، والضرائب الصافية على الإنتاج.

طريقة أطلس تمنح تصنيفا أكثر استقرارا من خلال حساب متوسط سعر الصرف على مدى 3 سنوات (أسوشيتد برس)

ويقيس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي متوسط الدخل السنوي الذي يحصل عليه المواطن، ويُستخدم كمؤشر أساسي لتقدير مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وبحسب منصة "أو وورلد إن داتا"، يتم تعديل هذا المؤشر ليأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم والفروقات في تكاليف المعيشة، ويُقدّر بالدولار الدولي بناء على أسعار عام 2021.

ما طريقة "أطلس"؟

تعتمد طريقة أطلس على حساب متوسط سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأميركي على مدى 3 سنوات متتالية، مع احتساب معدلات التضخم المحلي مقارنة بالولايات المتحدة، ما يقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف. وبهذا، تحصل الدول على تصنيف أكثر استقرارا ودقة.

ووفق قاعدة بيانات مصطلحات الأمم المتحدة، تستخدم هذه الطريقة لحساب الدخل القومي الإجمالي بالدولار، مقسوما على عدد السكان، للحصول على نصيب الفرد من الدخل القومي بطريقة أطلس.

تصنيف البنك الدولي للدول حسب الدخل(2026)

للسنة المالية 2026، الممتدة من يوليو/تموز 2025 إلى يونيو/حزيران 2026، يصنّف البنك الدولي الدول كالتالي:

منخفضة الدخل: نصيب الفرد 1135 دولارا أو أقل.

متوسطة الدخل الدنيا: بين 1136 و4495 دولارا.

متوسطة الدخل العليا: بين 4496 و13 ألفا و935 دولارا.

مرتفعة الدخل: أكثر من 13 ألفا و935 دولارا.

وقد أوضح البنك الدولي في بيانه السنوي أن "هذا التصنيف أداة تحليلية لاختبار فرص التنمية، وتوجيه المساعدات والتمويل وفقا لمستوى الاحتياج الحقيقي."

الدول العربية ذات الدخل المنخفض

تعاني هذه الدول من تحديات اقتصادية وأمنية معقّدة، حيث يقل دخل الفرد السنوي فيها عن 1135 دولارا:

الصومال

اليمن

سوريا

السودان

وغالبا ما ترتبط هذه الأوضاع بغياب الاستقرار السياسي، وتدهور البنية التحتية، وضعف الإنتاج المحلي، إضافة إلى تأثيرات النزاعات المسلحة والحصار الدولي.

الدول العربية ذات الدخل المتوسط المنخفض

تقع هذه الدول ضمن نطاق دخل يتراوح بين 1136 و4495 دولارا سنويا للفرد:

مصر

فلسطين

الأردن

دول مثل مصر ولبنان والمغرب مصنّفة ضمن الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (الأناضول)

لبنان

المغرب

تونس

موريتانيا

جيبوتي

جزر القمر

في هذا النطاق، يلاحظ وجود دول تعاني من أزمات اقتصادية مركبة رغم امتلاكها لمقومات تنموية مهمة، مثل مصر ولبنان، إذ يؤثر التضخم وسعر الصرف سلباً على القوة الشرائية للسكان.

الدول العربية ذات الدخل المتوسط المرتفع

تشمل الدول التي يتراوح فيها دخل الفرد السنوي بين 4496 و13 ألفا و935 دولارا:

الجزائر

العراق

ليبيا

رغم الثروات الطبيعية، تعاني هذه الدول من تذبذب في العائدات بسبب تقلبات أسعار النفط، إلى جانب أزمات مؤسساتية أو سياسية تُبطئ من وتيرة النمو.

الدول العربية ذات الدخل المرتفع

تتصدر القائمة دول مجلس التعاون الخليجي، التي يتجاوز فيها دخل الفرد السنوي 13 ألفا و935 دولارا:

قطر

الإمارات

السعودية

السعودية وقطر والإمارات تصدّرت قائمة الدول العربية ذات الدخل المرتفع (الجزيرة)

الكويت

عُمان

البحرين

ويعزو البنك الدولي هذا التصنيف إلى ارتفاع الإيرادات النفطية والاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا، فضلا عن استقرار السياسات المالية.

ويشير التصنيف السنوي للبنك الدولي إلى فجوة دخل صارخة بين الدول العربية، إذ تتجاور دول ثرية قادرة على تمويل مشاريع طموحة، مع أخرى تعاني من انهيار اقتصادي ومعيشي. ويؤكد الخبراء أن التحوّل بين هذه الفئات ليس مستحيلا، لكنه يعتمد على الإرادة السياسية، والاستثمار في البشر والتعليم، واستقرار بيئة الأعمال.

وكما يوضح الباحث الاقتصادي في البنك الدولي إيريك بونتلي أن "تصنيفات الدخل ليست حتمية، بل لحظة لقياس التقدم أو التراجع، وفرصة لإعادة ترتيب الأولويات التنموية." المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/7/15/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%AF%D8%AE%D9%84

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/534

أداء الاقتصادات العربية مصر، السعودية، الأردن

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 23 تشرين الثاني، 2025 23 November

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير: http://almustshar.sy/archives/14035

M E A K Weekly Economic Report No. 553/2025,

Performance of Arab economies: Egypt, Saudi Arabia, Jordan

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http://almustshar.sy/archives/14035

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير